

ملاحظة انه بناء على اتفاق وضع تنظيمات مؤقتة لنظام تجارى عالمي للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاتفاق الخاص المتعلق به ، فقد تم انشاء نظام تجارى عالمي للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ورغبة منها في مواصلة تنفيذ نظام الأقمار الصناعية هذا ، بغرض تحقيق نظام تجارى عالمي وحيد للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، يشكل جزءا من شبكة عالمية متحسنة تؤمن خدمات موسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع مناطق العالم وتساهم في السلام والتفاهم العالميين .

وقد عقدت العزم لهذا الغرض على أن توفر التسهيلات الممكنة ، الأكثر فعالية واقتصادا ، التي تتسق مع استعمال الترددات اللاسلكية والفضاء المدارى أحسن استعمال وأكثره عدلا ، لفائدة الإنسانية جمعاء ، من خلال أعظم تقدم تكنولوجى متاح .

وإيماننا منها بضرورة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية بالأقمار الصناعية بشكل يسمح لجميع الشعوب بإمكان استخدام النظام العالمى للأقمار الصناعية ، ويسمح لتلك الدول أعضاء الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الراغبة فى ذلك ، باستثمار الأموال فى هذا النظام ، والاشتراك بالتالى فى تصميمه وتنفيذه وبنائه ، بما فى ذلك تقديم المعدات والانشاء والتشغيل والصيانة والملكية .

قد اتفقت على ما يلى :

#### ( المادة الأولى )

##### تعاريف

لأغراض هذا الاتفاق :

( أ ) « الاتفاق » يعنى هذا الاتفاق بما فى ذلك ملاحقه ، باستثناء عناوين المواد ، الذى فتح باب التوقيع عليه بواسطة الحكومات ، فى واشنطن فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧١ ، والذى تتشأ بموجبه الهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية « انتلسات » .

( ب ) « اتفاق التشغيل » يعنى الاتفاق بما فى ذلك ملحقه ، باستثناء عناوين المواد ، الذى فتح باب التوقيع عليه فى واشنطن فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧١ ، بواسطة الحكومات أو هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية المينة من قبل الحكومات وفقا لأحكام هذا الاتفاق .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٧٢

بشأن الموافقة على اتفاق الهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية "انتلسات" واتفاق التشغيل الموقع عليهما فى واشنطن بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق الهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية "انتلسات" واتفاق التشغيل الموقع عليهما فى واشنطن بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٩٢ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

#### اتفاق

بشأن الهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية « انتلسات »

ان الدول الأطراف فى هذا الاتفاق .

أخذة فى الاعتبار المبدأ المنصوص عليه فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٢١ (١٦) بأن تناح الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية ، لدول العالم ، حالما يمكن استخدامها ، على نطاق عالمي وبدون تمييز .

أخذة فى الاعتبار الأحكام الوثيقة الصلة بالموضوع ، فى المعاهدة الخاصة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول فى ارتداد واستعمال الفضاء الخارجى ، بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، وبشكل طمس المادة الأولى التى تنص على ضرورة استعمال الفضاء الخارجى من أجل خير ومصالح جميع الدول .

الاتفاق والتي تتوافر من خلال محطات متقلة تعمل مباشرة مع قمر صناعي مصمم كليا أو جزئيا لتوفير الخدمات المتعلقة بسلامة الطائرات أو التحكم في الطيران أو بالملاحة اللاسلكية للطيران أو البحرية .

- (ل) • الخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تعنى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن توفيرها بواسطة الأقمار الصناعية ، بخلاف تلك المرفقة في الفقرة (ك) من هذه المادة بما في ذلك خدمات الملاحة اللاسلكية ، خدمات أقمار الاذاعة للاستقبال بواسطة الجمهور ، خدمات البحث الفضائي ، خدمات الارصاد الجوية وخدمات الموارد الأرضية .
- (م) • الملكية ، تشمل كل عنصر من أي نوع كان يمكن ان يمارس حق الملكية بالنسبة اليه وكذلك أي حقوق تعاقدية ، و .
- (ن) • التصميم والتنفيذ ، يشملان البحث المتعلق بأغراض اتصالات مباشرة .

#### ( المادة الثانية )

##### تأسيس اتصالات

- (أ) مع التقدير التام للمبادئ الواردة في مقدمة هذا الاتفاق ، يتفق الأطراف بموجب هذه الوثيقة ، الهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية « اتلسات » ، التي هدفها الرئيسي ان تواصل وتتكامل بصفة نهائية ، تصميم ، تنفيذ ، وبناء ، وانشاء ، وتشغيل ، وصيانة القطاع الفضائي للنظام التجاري العالمي للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، كما انشئ بمقتضى أحكام الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص .
- (ب) توقع كل دولة أو تين هيئة عامة أو خاصة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، توقع على اتفاق التشغيل الذي يبرم طبقا لأحكام هذا الاتفاق والذي يفتح باب التوقيع عليه في نفس الوقت مثل هذا الاتفاق . وتنظم العلاقات بين هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية بصفقتها موقع ، والطرف الذي عينها ، وفقا للقانون المحلي المطبق .
- (ج) يجوز لادارات وهيئات المواصلات السلكية واللاسلكية ، بمراعاة القانون المحلي المطبق ، أن تتفاوض وتبرم مباشرة اتفاقات الحركة الملازمة ، فيما يتعلق باستعمالها لقنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتوافر بناء على هذا الاتفاق واتفاق التشغيل وكذلك فيما يتعلق باستعمالها للخدمات التي تقدم للجمهور ، والسهلات وتوزيع الدخل وتنظيمات العمل الخاصة بها .

(ح) • الاتفاق المؤقت ، يعنى اتفاق وضع تنظيمات مؤقتة للنظام التجاري العالمي للأقمار الصناعية للاتصالات الذي وقته الحكومات في واشنطن في ٢٠ أغسطس ١٩٦٤

- (د) • الاتفاق الخاص ، يعنى الاتفاق الموقع في ٢٠ أغسطس ١٩٦٤ بواسطة الحكومات أو هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية المعينة من قبل الحكومات بناء على أحكام الاتفاق المؤقت .
- (هـ) • اللجنة المؤقتة للأقمار الصناعية للاتصالات ، تعنى اللجنة المنشأة بموجب المادة الرابعة من الاتفاق المؤقت .
- (و) • الطرف ، يعنى الدولة التي يكون الاتفاق قد أصبح نافذ المفعول بالنسبة لها أو طبق عليها بصفة مؤقتة .
- (ز) • الموقع ، يعنى الطرف أو هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المعينة من قبل الطرف ، الذي وقع اتفاق التشغيل وأصبح نافذ المفعول بالنسبة له أو طبق عليه بصفة مؤقتة .

(ح) • القطاع الفضائي ، يعنى الأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل التبغ والقياس عن بعد والهيمنة والتحكم والمراقبة والمنشآت ذات الصلة ، والمعدات اللازمة لدعم تشغيل هذه الأقمار الصناعية .

(ط) • قطاع اتلسات الفضائي ، يعنى القطاع الفضائي الذي تمتلكه اتلسات .

(ث) • الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تعنى أي ارسال ، وبث أو استقبال للعلامات ، والاشارة ، والكتابة ، والصور والأصوات أو المعلومات من أي نوع ، بواسطة السلك ، واللاسلكي ، والنظم البصرية أو الكهرومغناطيسية .

(ك) • الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تعنى الخدمات الثابتة أو المتقلة للاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن تأمينها بواسطة الأقمار الصناعية والمناحة للجمهور ، مثل الهاتف ، والبرق ، والتليكس ، ونقل الصور ، وارسال المعطيات ، وارسال البرامج الاذاعية والتليفزيونية بين المحطات الأرضية المصدرة عليها التي تتصل بقطاع اتلسات الفضائي للارسال بمدتد الى الجمهور ، والدوائر المؤجرة لأي من هذه الأغراض ، ولكن باستثناء تلك الخدمات المتقلة من نوع غير متوافر بموجب الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص ، قبل فتح باب التوقيع على هذا

( المادة الثالثة )

مجال أنشطة اتصالات

(هـ) يجوز لاتصالات بناء على الطلب ووفقا لأوضاع وشروط ملائمة ان تؤمن الأرقام الصناعية أو المنشآت المصاحبة ، مستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي لأغراض :

١ - الخدمات المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في أقاليم خاضعة لسلطة طرف أو أكثر .

٢ - الخدمات الدولية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بين أقاليم خاضعة لسلطة طرفين أو أكثر .

٣ - الخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، لغير الأغراض العسكرية . بشرط ألا يكون لها تأثير سيء على التشغيل الفعال والاقتصادي لقطاع اتصالات الفضائي .

(و) ان استعمال قطاع اتصالات الفضائي للخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية بحسب الفقرة (د) من هذه المادة وتأمين الأرقام الصناعية أو المنشآت المصاحبة ، مستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي بحسب الفقرة (هـ) من هذه المادة ، يجب أن يؤمن بمقود تيرم بين اتصالات والجهات الطالبة المختصة .

ان استعمال منشآت قطاع اتصالات الفضائي للخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية بحسب الفقرة (د) من هذه المادة وتأمين الأرقام الصناعية أو المنشآت المصاحبة مستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي للخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية بحسب الفقرة الفرعية (هـ) (٣) من هذه المادة ، يجب في مرحلة التخطيط ان يكون وفقا للاجادة اللازمة من جميع الأطراف بحسب الفقرة الفرعية (ج) (٤) من المادة السابعة من هذا الاتفاق .

اذا ترتب على استخدام منشآت قطاع اتصالات الفضائي للخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، تكاليف اضافية ، تتج عن تعديلات لازمة بالمنشآت القائمة أو المخططة لقطاع اتصالات الفضائي ، أو اذا كان تأمين الأرقام الصناعية والمنشآت المصاحبة ، مستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي ، مطلوبوا لخدمات متخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية كما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (هـ) (٣) من هذه المادة ، فيجب الحصول على ترخيص طبقا للفقرة الفرعية (ج) (٤) من المادة السابعة من هذا الاتفاق ، من جميع الأطراف حالما يتمكن مجلس المحافظين من اعلام جميع الأطراف تفصيلا عن الكلفة التقديرية للاقتراح ، والفوائد التي تنشأ عنه ، والمشكلات الفنية أو غيرها

(أ) ان الهدف الرئيسي لاتصالات بمواصلة واستكمال الأنشطة بصفة نهائية فيما يتعلق بالقطاع الفضائي للنظام التجاري العالمي للأرقام الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة الثانية من هذا الاتفاق ، هو ان توفر ، على أساس تجاري ، القطاع الفضائي اللازم للخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية العالية الجودة والثقة التي يجب اتاحتها دون تمييز ، لجميع مناطق العالم .

(ب) يعتبر ما يلي كخدمات دولية عامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، على نفس الأساس :

١ - الخدمات المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بين مناطق تفصلها مناطق خارج نطاق سلطة الدولة المختصة ، أو بين مناطق تفصلها البحار .

٢ - الخدمات المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بين مناطق لا تربطها أية مرافق أرضية عريضة النطاق والتي تفصلها تخوم طبيعية من نوع نادر تحول دون امكانية انشاء اتصالات أرضية عريضة النطاق بين مثل هذه المناطق ، بشرط ان تبدي هيئة الموقعين موافقتها مسبقا بعد أخذها بين الاعتبار ، الرأي الذي يقدمه مجلس المحافظين .

(ج) ان قطاع اتصالات الفضائي المنشأ لتحقيق الهدف الأساسي يجب ان يتاح أيضا دون تمييز ، للخدمات المحلية العامة الأخرى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، الى الحد الذي لا يعرقل مقدرة اتصالات على تحقيق هدفها الأساسي .

(د) يجوز استعمال قطاع اتصالات الفضائي أيضا ، بناء على الطلب ووفقا لأوضاع وشروط ملائمة ، في أغراض خدمات متخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، سواء دولية أم محلية ، لغير الأغراض العسكرية بشرط :

١ - ألا يكون لها تأثير سيء على توفير الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢ - أن تكون التنظيمات مقبولة من ناحية أخرى ، من وجهة النظر الفنية والاقتصادية .

(ج) يساهم كل موقع في احتياجات رأس مال اتلسات ، ويقبض عائدا لرأس المال ومقابلا لاستعماله طبقا لأحكام اتفاق التشغيل .

(د) يدفع كل مستعمل قطاع اتلسات الفضائي أجورا في مقابل الاستخدام ، محددة طبقا لأحكام هذا الاتفاق واتفاق التشغيل . وتكون فئات أجر استخدام القطاع الفضائي ، لكل نوع من الاستخدام ، متساوية بالنسبة لجميع الجهات الطالبة لاستيعاب القطاع الفضائي لذلك النوع من الاستخدام .

(هـ) يجوز ان تمول اتلسات وتنتك الأعمار الصناعية والمنشآت المصاحبة المستقلة ، المشار إليها في الفقرة ( هـ ) من المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، كجزء من قطاع اتلسات الفضائي ، بناء على موافقة اجماعية من الموقعين . وإذا امتعت هذه الموافقة ، تبقى مستقلة عن قطاع اتلسات الفضائي ويمسولها ويمتلكها أولئك الذين طلبوها . وفي هذه الحالة يجب أن تكون الأوضاع والشروط المالية التي تحددها اتلسات كافية لتغطي تماما التكاليف الناتجة مباشرة عن تصميم ، وتنفيذ ، وبناء ، وتأمين مثل هذه الأعمار الصناعية والمنشآت المصاحبة المستقلة ، وان تغطي كذلك جزءا كافيا من تكاليف اتلسات العامة والادارية .

#### ( المادة السادسة )

بناء اتلسات

(أ) تكون اتلسات من المنظمات التالية :

- ١ - جمعية الأطراف .
- ٢ - هيئة الموقعين .
- ٣ - مجلس المحافظين .
- و
- ٤ - جهاز تنفيذي ، مسئول أمام مجلس المحافظين .

(ب) لا يجوز لأي منظمة ان تتخذ قرارات أو تعمل بطريقة أخرى من شأنها تعديل ، ابطال اعاقه أو التداخل بأية طريقة أخرى في ممارسة السلطة المستدة الى منظمة أخرى أو أداء مسؤوليتها وأعمالها بمقتضى هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل ، الا الى الحد الذي ينص عليه هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل بطريقة أخرى بصورة واضحة .

الناتجة ، والتأثيرات المحتملة عن خدمات اتلسات الحالية أو المتوقعة . ويجب الحصول على هذا الترخيص قبل البدء في اجراءات الحصول على المنشأة أو المنشآت المطلوبة .

ويجب على جمعية الأطراف ، في الحالات الملزمة ، قبل اصدار مثل هذه التراخيص ان تشاور أو تتأكد من اجراء مشاورات بمعرفة اتلسات مع الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، المختصة مباشرة بتأمين الخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، التي نحن بصدددها .

#### ( المادة الرابعة )

الشخصية القانونية

(أ) لاتلسات شخصية قانونية ، ولها الصلاحية الكاملة اللازمة لممارسة أعمالها وتحقيق أغراضها ، بما في ذلك صلاحية :

- ١ - ابرام الاتفاقات مع الدول أو الهيئات الدولية .
- ٢ - التعاقد .
- ٣ - حيازة الممتلكات والتصرف فيها .

و

٤ - أن تكون طرفا في الدعاوى القضائية القانونية .

(ب) يتخذ كل طرف الاجراءات التي تكون ضرورية في نطاق سلطته بنية جعل أحكام هذه المادة نافذة المفعول بالنسبة لقانونه الخاص .

#### ( المادة الخامسة )

المبادئ المالية

(أ) تكون اتلسات مالكة لقطاعها الفضائي وكافة الممتلكات الأخرى التي تحوزها ، وتكون الفائدة المالية في اتلسات ، لكل موقع ، مساوية للمبلغ الناتج عن تطبيق حصة استثماره الى التقييم الذي يتم حسب المادة ٧ من اتفاق التشغيل .

(ب) يكون لكل موقع حصة استثمار تانظر نسبته التوية من استخدام العام لقطاع اتلسات الفضائي بواسطة جميع الموقعين كما هو محدد طبقا لأحكام اتفاق التشغيل . ومع ذلك لا يجوز ان تكون حصة استثمار أي موقع ، حتى اذا كان استخدامه لقطاع اتلسات الفضائي ممدوما ، أقل من الحد الأدنى المقرر في اتفاق التشغيل .

٥ - مراجعة القواعد العامة الموضوعية بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٥) من المادة الثامنة من هذا الاتفاق ، بغرض ضمان تطبيق مبدأ عدم التفرقة .

٦ - دراسة التقارير التي تقدمها هيئة الموقعين ومجلس المحافظين حول تنفيذ السياسات العامة وأنشطة اتصالات وبرامجها الطويل الأمد ، وابداء وجهات نظرها فيها .

٧ - وضع نتائج أبحاثها ، بناء على المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق ، في صيغة توصيات ، فيما يتعلق بالانشاء أو الحيازة أو الاستخدام المرتقب لمنشآت القطاع الفضائي المستقلة عن منشآت قطاع اتصالات الفضائي .

٨ - اتخاذ قرارات ، بناء على الفقرة الفرعية (ب) (١) من المادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق ، فيما يتعلق باستحباب طرف من اتصالات .

٩ - اتخاذ قرارات حول المسائل الخاصة بالعلاقات الرسمية بين اتصالات والدول ، سواء كانت أطرافاً أم لم تكن أو بين اتصالات والهيئات الدولية .

١٠ - دراسة الشكاوى المقدمة لها بواسطة الأطراف .

١١ - اختيار الخبراء القانونيين المشار إليهم في المادة ٣ من الملحق (ج) لهذا الاتفاق .

١٢ - العمل على تعيين المدير العام وفقاً للمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذا الاتفاق .

١٣ - اقرار البناء التنظيمي للجهاز التنفيذي ، بناء على المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق .

١٤ - ممارسة أية سلطات أخرى واردة في نطاق سلطة جمعية الأطراف وفقاً لأحكام هذا الاتفاق .

(د) يقوم الأمين العام بالدعوة لعقد الاجتماع العادي لجمعية الأطراف ، خلال عام واحد اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق . وبعد ذلك تعقد الاجتماعات الدورية كل عامين ، إلا أنه يجوز لجمعية الأطراف أن تقرر خلاف ذلك من اجتماع لآخر .

(هـ) ١ - بالإضافة إلى الاجتماعات العادية المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة ، يجوز لجمعية الأطراف أن تعقد

(ج) مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة ، على كل من جمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين أن تأخذ علماً وتمطى الاعتبار الكافي والمناسب لأي قرار ، أو توصية ، أو وجهة نظر قدمتها أو عبرت عنها أي منظمة أخرى من هذه المنظمات في ممارستها لمسئولياتها وأعمالها المستندة إليها يقتضى هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل .

### ( المادة السابعة )

#### جمعية الأطراف

(أ) تكون جمعية الأطراف من جميع الأطراف وهي المنظمة الرئيسية لاتصالات .

(ب) تقوم جمعية الأطراف بدراس مسائل اتصالات التي تهم الأطراف في المقام الأول كمنول ذات سيادة ، ولها سلطة درس السياسة العامة والأهداف الطويلة الأمد لاتصالات ، التمسقة مع مبادئ وأغراض ومجال أنشطة اتصالات كما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وطبقاً للقرارات (ب) و (ج) من المادة السادسة من هذا الاتفاق ، فإن على جمعية الأطراف ان تعطى الاعتبار المطلوب والمناسب للقرارات والتوصيات والآراء الموجهة اليها بواسطة هيئة الموقعين أو مجلس المحافظين .

(ج) لجمعية الأطراف الواجبات والسلطات التالية :

١ - صياغة آرائها أو اتخاذ توصيات ، كما تراه ملائماً ، لمنظمات اتصالات الأخرى ، عند ممارسة سلطتها في درس السياسة العامة والأهداف الطويلة الأمد لاتصالات .

٢ - تقرر ضرورة اتخاذ الاجراءات لمنع تضارب أنشطة اتصالات مع أي اتفاقية عامة متعددة الأطراف ، تتفق مع هذا الاتفاق ويلتزم بها تلك الأطراف على الأقل .

٣ - درس واتخاذ القرارات في مقترحات تعديل هذا الاتفاق وفقاً للمادة السابعة عشرة ، واقتراح وابداء الآراء واتخاذ توصيات حول تعديلات اتفاق التشغيل .

٤ - الترخيص من خلال القواعد العامة أو بقرارات محددة ، باستخدام قطاع اتصالات الفضائي وتأمين الأقمار الصناعية والمنشآت المعالجة المستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي للخدمات المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية في حدود مجال الأنشطة المشار إليه في الفقرة (د) والفقرة الفرعية (هـ) (٣) من المادة الثالثة بهذا الاتفاق .

(ب) هيئة الموقعين الواجبات والسلطات الآتية :

١ - درس التقرير السنوي والبيانات المالية السنوية المقدمة إليها بواسطة مجلس المحافظين وإبداء وجهات نظرها لهذا المجلس .

٢ - إبداء آرائها واتخاذ توصيات بشأن التعديلات المقترحة لهذا الاتفاق بناء على المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق ودرس واتخاذ قرارات طبقاً للمادة ٢٢ من اتفاق التشغيل ، والأخذ في الاعتبار أي آراء وتوصيات تلقاها من جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين ، بشأن التعديلات المقترحة لاتفاق التشغيل التي تسق مع هذا الاتفاق .

٣ - درس وإبداء وجهات نظرها بشأن التقارير عن البرامج المستقبلية ، بما فيها الأعباء المالية التقديرية لتلك هذه البرامج التي يقدمها مجلس المحافظين .

٤ - درس واتخاذ قرارات في أي توصيات أعدها مجلس المحافظين بشأن زيادة الحد الأعلى المتصور عليه في المادة ٥ من اتفاق التشغيل .

٥ - وضع قواعد عامة بناء على توصيات مجلس المحافظين ، بنرض توجيهه ، فيما يتعلق بالآتي :

(أ) الموافقة للمحطات الأرضية على الاتصال بقطاع اتصالات الفضائي .

(ب) توزيع سعة قطاع اتصالات الفضائي الى حصص .

(ج) تحديد وتسيوية معدلات أجر استخدام قطاع اتصالات الفضائي على أساس عدم التمييز .

٦ - اتخاذ قرارات بناء على المادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق ، فيما يتعلق بانسحاب أي موقع من اتصالات .

٧ - درس وإبداء وجهات النظر في الشكاوى المقدمة إليها من الموقعين رأساً أو عن طريق مجلس المحافظين ، أو المقدمة إليها من مستعملي قطاع اتصالات الفضائي الغير موقعين ، عن طريق مجلس المحافظين .

اجتماعات فوق العادة ، يجوز ان تدعى للاعتماد بناء على طلب مجلس المحافظين عملاً بأحكام المادة الرابعة عشرة أو المادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق ، أو بناء على طلب طرف أو أكثر يؤيده تلك الأطراف على الأقل بمسما فيهم الطرف أو الأطراف الطالبة .

٢ - يجب أن تيسر طلبات عقد اجتماعات فوق المادة ، الغرض من الاجتماع ، وتوجه كتابة الى الأمين العام أو المدير العام الذي يتخذ اجراءات عقد الاجتماع بأقرب وقت ممكن ووفقاً للنظام الداخلي لجمعية الأطراف لعمد مثل هذه الاجتماعات .

(و) يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع لجمعية الأطراف من ممثلي أغلبية الأطراف ، ويكون لكل طرف صوتاً واحداً . وتتخذ القرارات حول الموضوعات الجوهرية بالتصويت الايجابي للتي الأطراف الحاضرين على الأقل الذين يشترك منيهم في التصويت ، وتتخذ القرارات في موضوعات الاجراءات بالتصويت الايجابي للأغلبية العادية للأطراف الحاضرين الذين يشترك منيهم في التصويت . ويت في الخلافات في الموضوعات النوعية سواء كانت تتعلق بالاجراءات أو موضوعات جوهرية بتصويت بالأغلبية العادية للأطراف الحاضرين الذين يشترك منيهم في التصويت .

(ز) تقر جمعية الأطراف نظامها الداخلي الذي يجب ان يتضمن تعاملاً حول انتخاب الرئيس والوظفين الآخرين .

(ح) يتحمل كل طرف تكاليف تمثله في اجتماعات جمعية الأطراف . وتعتبر نفقات اجتماعات جمعية الأطراف تكاليف ادارية لاتتلسات بالنسبة للمادة ٨ من اتفاق التشغيل .

#### ( المادة الثامنة )

#### هيئة الموقعين

(أ) تتألف هيئة الموقعين من جميع الموقعين ، وطبقاً للقرارات (ب) و(ج) من المادة السادسة من هذا الاتفاق ، يجب على هيئة الموقعين أن تعطى الاعتبار الكافي والمناسب للقرارات والتوصيات والآراء التي توجه إليها بواسطة جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين .

التصويت • وتتخذ القرارات في موضوعات الاجراءات بالتصويت الايجابي للأغلبية العادية للموقمين الحاضرين الذين يشترك ممثلهم في التصويت • ويبت في الموضوعات التوعيه سواء كانت تتعلق بالاجراءات أو موضوعات جوهرية بتصويت بالأغلبية العادية للموقمين الحاضرين الذين يشترك ممثلهم في التصويت •

( و ) تقر هيئة الموقمين نظامها الداخلي الذي يجب أن يتضمن نصا حول انتخاب الرئيس والموظفين الآخرين •

( ز ) يتحمل كل طرف تكاليف تمثله في اجتماعات هيئة الموقمين • وتعتبر نفقات اجتماعات هيئة الموقمين تكاليف ادارية لا تتلسات بالنسبة للمادة ٨ من اتفاق التشفيل •

#### ( المادة التاسعة )

مجلس المحافظين : تأليفه والتصويت

( أ ) يتألف مجلس المحافظين من :

١ - محافظ واحد يمثل كل موقع لا تقل حصته استثماره عن الحد الأدنى لحصة الاستثمار كما هي محددة طبقا للفقرة ( ب ) من هذه المادة •

٢ - محافظ واحد يمثل كل مجموعة من اثنين أو أكثر من الموقمين الغير المثلين بناء على الفقرة الفرعية ( ١ ) من هذه الفقرة ، لا تقل حصتها الاستثمارية المشتركة عن الحد الأدنى لحصة الاستثمار كما هي محددة طبقا للفقرة ( ب ) من هذه المادة والتي توافق على أن تمثل على هذا النحو •

٣ - محافظ واحد يمثل أي مجموعة من خمسة موقمين على الأقل ، غير مثلين بناء على الفقرة الفرعية ( ١ ) أو ( ٢ ) من هذه الفقرة ، من أي منطقة من المناطق المحددة بواسطة مؤتمر المندوبين الموقمين للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية المنعقد في مونترو سنة ١٩٦٥ ، بغض النظر عن حصص الاستثمار الكلية التي يملكها الموقمين الذين يشكلون المجموعة ، الا أنه يجب ألا يتجاوز عدد المحافظين من هذه الفئة اثنين لأي منطقة محددة بواسطة الاتحاد أو خسة من جميع مثل هذه المناطق •

٨ - اعداد وتقديم تقارير الى جمعية الأطراف والى الأطراف حول تنفيذ السياسات العامة ، وأنشطة اتصالات وبرامجها الطويل الأمد •

٩ - اتخاذ قرارات تتعلق بالموافقة المشار إليها في الفقرة الفرعية ( ب ) ( ٢ ) من المادة الثالثة من هذا الاتفاق •

١٠ - درس وابداء وجهات النظر في تقرير التنظيمات الدائمة للإدائة المقدم بواسطة مجلس المحافظين الى جمعية الأطراف بناء على الفقرة ( ز ) من المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق •

١١ - اتخاذ قرارات سنوية بغرض تقديمها الى مجلس المحافظين وفقا للمادة التاسعة من هذا الاتفاق •

١٢ - ممارسة أى سلطات أخرى تقع في نطاق سلطات هيئة الموقمين وفقا لأحكام هذا الاتفاق واتفاق التشفيل •

( ب ) يقوم الأمين العام بالدعوة لمقعد الاجتماع العادي الأول لهيئة الموقمين بناء على طلب مجلس المحافظين خلال تسعة أشهر بعد سريان مفعول هذا الاتفاق • وبعد ذلك يعقد الاجتماع العادي كل سنة نسبية •

( د ) ١ - بالإضافة الى الاجتماعات العادية المنصوص عليها في الفقرة ( ج ) من هذه المادة يجوز لهيئة الموقمين أن تعقد اجتماعات فوق المادة ، يدعى لها اما بناء على طلب مجلس المحافظين أو بناء على طلب واحد أو أكثر من الموقمين ، ويكون الطلب مؤيدا على الأقل من ثلث الموقمين بمسا فيهم الموقع أو الموقمين الطالبيين •

٢ - يجب أن تبسط طلبات عقد اجتماعات فوق المادة ، الغرض المطلوب من أجله الاجتماع وتوجه كتابة الى الأمين العام أو المدير العام الذي يجب عليه اتخاذ الترتيبات لمقعد الاجتماع في أقرب وقت ممكن وطبقا للنظام الداخلي لهيئة الموقمين لمقعد مثل هذه الاجتماعات • ويجب أن يقتصر جدول أعمال الاجتماع فوق المادة على الغرض أو الأغراض التي دعى من أجلها للاستقاد •

( هـ ) تكون النصاب القانوني لأي اجتماع لهيئة الموقمين من مثل أغلبية الموقمين • ويكون لكل موقع صوتا واحدا • وتتخذ القرارات حول الموضوعات الجوهرية بالتصويت الايجابي لثلثي الموقمين الحاضرين على الأقل الذين يشترك ممثلهم في

٤ - إذا قل عدد المحافظين عن عشرين ، بتطبيق طريقة الترتيب الواردة في الفقرة الفرعية (٣) (ب) من هذه الفقرة ، أو إذا زاد عددهم عن اثنين وعشرين ، بتطبيق ما ورد بالفقرة الفرعية (٣) (ج) من هذه الفقرة ، تقوم هيئة الموقعين بتحديد حد أدنى لحصة الاستثمار يكفل وجود عشرين محافظاً .

٥ - تنفيذاً لأحكام الفقرات الفرعية (٣) د (٤) من هذه الفقرة ، لا يؤخذ في الاعتبار المحافظون الذين يختارون وفقاً للفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة .

٦ - تنفيذاً لأحكام هذه الفقرة فإن حصص الاستثمار المقررة بناء على الفقرة الفرعية (ج) (٢) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل ، تصبح نافذة من اليوم الأول للاجتماع العاشر لهيئة الموقعين التالي لذلك القرار .

(ج) متى استوفى موقع أو مجموعة موقعين شروط التمثيل بنسب على الفقرة الفرعية (أ) (١) ، (٢) أو (٣) من هذه المادة ، فإنها تخول التمثيل في مجلس المحافظين . وفي حالة أي مجموعة موقعين مما أشير إليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة فإن هذا التحويل يصبح نافذاً عندما يتلقى الجهاز التنفيذي طلباً كتابياً من مثل هذه المجموعة ، شريطة ألا يكون عدد مثل هذه المجموعات الممتلئة في مجلس المحافظين قد وصل في وقت استلام مثل هذا الطلب الكتابي الحدود القابلة للتطبيق المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) . من هذه المادة . وإذا كان التمثيل في مجلس المحافظين قد وصل في وقت استلام مثل ذلك الطلب الكتابي ، إلى الحدود القابلة للتطبيق المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) ، يجوز لمجموعة الموقعين أن تقدم طلبها إلى الاجتماع العاشر التالي لهيئة الموقعين لاتخاذ قرار بناء على الفقرة (د) من هذه المادة .

(د) بناء على طلب أي مجموعة أو مجموعات موقعين المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة تقوم هيئة الموقعين سنوياً بتحديد أي هذه المجموعات يكون ممثلاً أو يستمر ممثلاً في مجلس المحافظين . ولهذا الغرض إذا تجاوز عدد هذه المجموعات اثنين من أي منطقة واحدة من المناطق المحددة بواسطة الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية أو إذا تجاوز عددها خمسة من جميع هذه المناطق ، فإن هيئة الموقعين تقوم أولاً باختيار المجموعة التي تحوز أعلى حصة استثمار مشتركة من كل من هذه المناطق التي قدمت طلباً كتابياً بناء على

(ب) ١ - خلال المدة ما بين بدء سريان مفعول هذا الاتفاق ، والاجتماع الأول لهيئة الموقعين ، فإن الحد الأدنى لحصة الاستثمار الذي يخسول الموقع أو مجموعة موقعين أن يمثلوا بمجلس المحافظين أن يكون مساوياً لحصة استثمار الموقع الذي يكون ترتيبه الثالث عشر في قائمة الترتيب التازلي لحجم حصص الاستثمار الأساسية لجميع الموقعين .

٢ - بعد المدة المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، تحدد هيئة الموقعين سنوياً الحد الأدنى لحصة الاستثمار الذي يخسول الموقع أو مجموعة موقعين أن يمثلوا في مجلس المحافظين . ولهذا الغرض يجب أن تسترشد هيئة الموقعين بالرغبة في أن يكون عدد المحافظين حوالي العشرين بخلاف من يتخبط بناء على الفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة .

٣ - لغرض اتخاذ القرارات المشار إليها في الفقرة الفرعية (٢) من هذه الفقرة ، يجب على هيئة الموقعين أن تحدد الحد الأدنى لحصة الاستثمار طبقاً للأحكام التالية :

(أ) عندما يكون مجلس المحافظين ، في وقت اتخاذ القرار ، مكوناً من عشرين أو واحد وعشرين أو اثنين وعشرين محافظاً ، تقوم هيئة الموقعين بتحديد حد أدنى لحصة الاستثمار مساو لحصة استثمار الموقع الذي يكون ترتيبه في القائمة السارية حينذاك هو نفس الترتيب في القائمة السارية عند اتخاذ القرار السابق للموقع الذي اختير عند تلك المناسبة .

(ب) عندما يكون مجلس المحافظين ، في وقت اتخاذ القرار ، مكوناً من أكثر من اثنين وعشرين محافظاً ، تقوم هيئة الموقعين بتحديد حد أدنى لحصة الاستثمار مساو لحصة استثمار الموقع الذي يكون ترتيبه في القائمة السارية حينذاك ، أعلى من الترتيب في القائمة السارية عند اتخاذ القرار السابق ، للموقع الذي اختير عند تلك المناسبة .

(ج) عندما يكون مجلس المحافظين ، في وقت اتخاذ القرار ، مكوناً من أقل من عشرين محافظاً ، تقوم هيئة الموقعين بتحديد حد أدنى لحصة الاستثمار مساو لحصة استثمار الموقع الذي يكون ترتيبه في القائمة السارية حينذاك أدنى من الترتيب في القائمة السارية عند اتخاذ القرار السابق ، للموقع الذي اختير عند تلك المناسبة .



( ز ) لتنفيذ الفقرة ( و ) من هذه المادة ، يجب تطبيق التنظيمات التالية :

١ - في حالة منح أي موقع حصة استثمار أقل ، طبقاً لأحكام الفقرة ( د ) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل ، فإن الخفض يسرى نسيباً على جميع أنواع الخدمات التي يستعملها .

٢ - في حالة منح أي موقع حصة استثمار أكبر ، طبقاً لأحكام الفقرة ( د ) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل ، فإن الزيادة تسرى نسيباً على جميع أنواع الخدمات التي يستعملها .

٣ - في حالة جيزة موقع لحصة استثمار قدرها ٥٠٠٠٠٠ في المائة طبقاً لأحكام الفقرة ( ح ) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل ، وتشكل جزءاً من مجموعة بالنسبة للتشغيل في مجلس المحافظين بناء على أحكام الفقرة الفرعية ( أ ) ( ٢ ) أو ( أ ) ( ٣ ) من هذه المادة ، فإن حصة استثماره تعتبر كأنها ناشئة عن استعمال قطاع اتصالات الفضائي لخدمات من الأنواع المدرجة في الفقرة ( و ) من هذه المادة .

٤ - لا يجوز لأي محافظ أن يصوت بأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع أصوات جميع الموقعين ومجموعات الموقعين المثلة في مجلس المحافظين . وإذا وصلت نسبة تصويت أي محافظ إلى ما يتجاوز أربعين في المائة من مجموع الأصوات ، فإن الزيادة توزع بالتساوي على المحافظين الآخرين في مجلس المحافظين .

( ح ) فيما يتعلق بتأليف مجلس المحافظين وحساب قوة تصويت المحافظين ، فإن حصص الاستثمار المقررة بناء على الفقرة الفرعية ( ج ) ( ٢ ) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل تكون نافذة من اليوم الأول للاجتماع العادي لهيئة الموقعين التالي لذلك القرار .

( ط ) يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع لمجلس المحافظين إما بأغلبية المجلس وهي على الأقل ثلثي المجموع الكلي لأصوات جميع الموقعين ومجموعاتهم المثلة في مجلس المحافظين وأما العدد الكلي الذي يؤلف المجلس ناقصاً ثلاثة ، بغض النظر عن قيمة قوة التصويت التي يمثلونها .

الفقرة ( ج ) من هذه المادة . وإذا قل عدد المجموعات المختارة على هذا النحو عن خمسة ، فإن المجموعات الباقية التي ينبغي تمثيلها يجب أن تختار بالترتيب التنازلي لحصص الاستثمار المشتركة لكل مجموعة ، دون تجاوز الحدود القابلة للتطبيق المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ( أ ) ( ٣ ) من هذه المادة .

( د ) بغية ضمان الاستمرار داخل مجلس المحافظين ، فإن كل موقع أو مجموعة موقعين ممثلة بنسبة على الفقرة الفرعية ( أ ) ( ١ ) و ( ٢ ) أو ( ٣ ) من هذه المادة تستمر ممثلة إما بصفة فردية أو كجزء من مجموعة ، إلى حين اتخاذ القرار القادم طبقاً للفقرة ( ب ) أو ( د ) من هذه المادة ، بغض النظر عن التغييرات التي قد تطرأ على حصص استثمارها نتيجة أي تسوية لحصص الاستثمار ، إلا أن التمثيل كجزء من مجموعة مكونة بنسبة على الفقرة الفرعية ( أ ) ( ٢ ) أو ( ٣ ) من هذه المادة يجب أن يتوقف إذا كان انسحاب موقع أو أكثر من المجموعة يجعلها غير مؤهلة للتمثيل في مجلس المحافظين بناء على هذه المادة .

( و ) مع مراعاة أحكام الفقرة ( ز ) من هذه المادة ، يكون اشتراك كل محافظ في التصويت مساوياً لحصة استثمار الموقع أو مجموعة الموقعين التي يمثلها ، الناشئة عن استخدام قطاع اتصالات الفضائي في الخدمات من الأنواع التالية :

١ - الخدمات الدولية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢ - الخدمات المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بين مناطق تفصلها مناطق ليست تحت سلطان الدولة المعنية ، أو بين مناطق يفصلها عرض البحر .

٣ - الخدمات المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بين مناطق لا يوجد بينها وسائل اتصالات أرضية عريضة النطاق ، وتفصلها تخوم طبيعية ذات طبيعة غير عادية تموق انشاء وسائل اتصالات أرضية عريضة النطاق صالحة للاستعمال بين مثل هذه المناطق ، شريطة أن تكون هيئة الموقعين قد سبق أن أعطت الموافقة اللازمة طبقاً للفقرة الفرعية ( ب ) ( ٢ ) من المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

واتفاق التشغيل وتلك القرارات التي قد تتخذها جميعة الأطراف في هذا الصدد بناء على المادة السابعة من هذا الاتفاق ، فإنه مسئول عن القيام بأية أنشطة أخرى تباشرها اتصالات . وفي سبيل القيام بالمسئوليات السابقة ، يكون لمجلس المحافظين السلطات وعليه ممارسة الواجبات الواقعة في نطاق سلطته طبقاً لأحكام هذا الاتفاق واتفاق التشغيل ، بما فيها :

١ - اقرار السياسات ، والمخططات ، البرامج فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وبناء وانشاء وتشغيل وصيانة قطاع اتصالات الفضائي ، وما هو مناسب مما يتعلق بأية أنشطة أخرى يخول لاتصالات مباشرتها .

٢ - اقرار اجراءات وقواعد وأوضاع وشروط الحيازة ، التي تسق مع المادة الثالثة عشرة من هذا الاتفاق والموافقة على عقود الحيازة .

٣ - اقرار السياسات المالية وإليانات المالية السنوية والموافقة على الموازنات .

٤ - اقرار سياسات واجراءات حيازة وحماية وتوزيع حقوق الاختراعات والمعلومات الفنية ، تشيا مع المادة ١٧ من اتفاق التشغيل .

٥ - صياغة التوصيات لهيئة الموقعين فيما يتعلق بوضع القواعد العامة المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) (٥) من المادة الثامنة من هذا الاتفاق .

٦ - اقرار المعايير والاجراءات طبقاً للقواعد العامة التي تضعها هيئة الموقعين ، للموافقة للمحطات الأرضية على امكان الاتصال بقطاع اتصالات الفضائي ، وللتحقق من خصائص أداء المحطات الأرضية التي لديها امكان الاتصال وراقبتها ، ولتنسيق امكان اتصال المحطات الأرضية بقطاع اتصالات الفضائي واستعماله .

٧ - اقرار الأوضاع والشروط التي تحكم توزيع سبعة قطاع اتصالات الفضائي الى حصص ، طبقاً للقواعد العامة التي تضعها هيئة الموقعين .

٨ - التحديد الدوري لمعدلات أجر استعمال قطاع اتصالات الفضائي ، طبقاً للقواعد العامة التي تضعها هيئة الموقعين .

(ي) على مجلس المحافظين أن يحاول اتخاذ القرارات بالاجماع ، الا أنه في حالة الاخفاق في الوصول الى اتفاق اجماعي ، فإنه يتخذ قرارات :

١ - بشأن جميع المسائل الجوهرية ، اما بتصويت ايجابي بواسطة أربعة محافظين على الأقل ، حائزين على ثلثي قوة التصويت الكلية على الأقل لجميع الموقعين ومجموعاتهم الممثلة في مجلس المحافظين مع الأخذ في الاعتبار توزيع الزيادة المشار إليها في الفقرة الفرعية (ز) (٤) من هذه المادة ، واما بتصويت ايجابي بواسطة العدد الكلي الذي يؤلف مجلس المحافظين على الأقل ، ناقص ثلاثة ، بنصف النظر عن قيمة قوة التصويت التي يمثلونها .

٢ - بشأن جميع مسائل الاجراءات ، بتصويت ايجابي يمثل الأغلبية العادية للمحافظين الحاضرين والمصوتين ، على أساس أن لكل منهم صوتاً واحداً .

(ك) بيت في الخلافات في الموضوعات النوعية سواء كانت تتعلق بالاجراءات أو موضوعات جوهرية بواسطة رئيس مجلس المحافظين . ويجوز استبعاد قرار الرئيس بأغلبية قدرها ثلثي المحافظين الحاضرين والمصوتين ، على أساس أن لكل منهم صوتاً واحداً .

(ل) يجوز لمجلس المحافظين اذا رأى ذلك مناسباً ، أن يشكل لجاناً استشارية لمعاونته في أداء تبعاته .

(م) يصح لمجلس المحافظين نظامه الداخلي الذي يجب أن يتضمن طريقة انتخاب الرئيس والموظفين الآخرين حسبما يتطلب الأمر . وعلى الرغم من أحكام الفقرة (ي) من هذه المادة فإنه يجوز أن ينص هذا النظام على أي طريقة للتصويت في انتخاب الموظفين ، يرى مجلس المحافظين أنها ملائمة .

(ن) يعقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين طبقاً للفقرة ٢ من ملحق اتفاق التشغيل ، ويجتمع المجلس كلما كان ذلك ضرورياً بحيث لا يقل ذلك عن أربع مرات في السنة .

#### ( المادة العاشرة )

##### مجلس المحافظين : الواجبات

(أ) مجلس المحافظين مسئول عن تصميم ، وتنفيذ ، وبناء وانشاء وتشغيل وصيانة قطاع اتصالات الفضائي ، وبناء على هذا الاتفاق

- ١٩ - تعيين أحد كبار موظفي الجهاز التنفيذي للعمل أميناً عاماً بالإنابة بناء على الفقرة الفرعية (د) (١) من المادة الثانية عشرة وتعيين أحد كبار موظفي الجهاز التنفيذي للعمل مديراً عاماً بالإنابة بناء على الفقرة الفرعية (د) (١) من المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق .
- ٢٠ - تحديد عدد ومراتب وأوضاع وشروط الاستخدام في جميع وظائف الجهاز التنفيذي بناء على توصية الأمين العام أو المدير العام .
- ٢١ - أقرار تعيين الأمين العام أو المدير العام لكبار الموظفين المسؤولين أمامه مباشرة .
- ٢٢ - تنظيم العقود طبقاً للفقرة الفرعية (ج) (٢) من المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق .
- ٢٣ - وضع قواعد عامة داخلية واتخاذ قرارات في كل مرحلة ، فيما يتعلق بإخطار الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية طبقاً لاجراءاته الداخلية عن الترددات التي تشمل لقطاع اتصالات الفضائي .
- ٢٤ - تقديم المشورة الى هيئة الموقعين كما تشير الفقرة الفرعية (ب) (٢) من المادة الثالثة من هذا الاتفاق .
- ٢٥ - التعبير عن نتائج بحثه في صيغة توصيات بناء على الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق وتقديم المشورة الى جمعية الأطراف بناء على الفقرة (د) أو (هـ) من المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق فيما يتعلق بالانشاء أو الحيازة أو الاستعمال المرتقب لمنشآت القطاع الفضائي المستقلة عن منشآت قطاع اتصالات الفضائي .
- ٢٦ - العمل طبقاً للمادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق والمادة ٢١ من اتفاق التشغيل فيما يتعلق باسحاب أحد الموقعين من اتصالات .
- ٢٧ - ابداء وجهات نظره وتوصياته حول التعديلات المقترحة لهذا الاتفاق بناء على الفقرة (ب) من المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق واقتراح التعديلات لاتفاق التشغيل بناء على الفقرة (أ) من المادة ٢٢ من اتفاق التشغيل ، وابداء وجهات نظره وتوصياته حول التعديلات المقترحة لاتفاق التشغيل بناء على الفقرة (ب) من المادة ٢٢ من اتفاق التشغيل .

- ٩ - العمل حسبما يتلزم ، طبقاً لأحكام المادة ٥ من اتفاق التشغيل ، فيما يتعلق بزيادة الحد الأعلى المنصوص عليه في تلك المادة .
- ١٠ - ادارة المفاوضات مع الطرف الذي يقوم المركز الرئيسي لاتصالات على أرضه وعرض اتفاق المركز الرئيسي الذي يعطى المزايا والاعفاءات والحصانات ، المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق ، على جمعية الأطراف لتقرير ما تراه .
- ١١ - الأقرار للمحطات الأرضية الغير الميارية ، بإمكان الاتصال بقطاع اتصالات الفضائي طبقاً للقواعد العامة التي تضعها هيئة الموقعين .
- ١٢ - تحديد أوضاع وشروط امكان الاتصال بقطاع اتصالات الفضائي بواسطة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي ليست في نطاق سلطة أحد الأطراف ، طبقاً للقواعد العامة التي تضعها هيئة الموقعين بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٥) من المادة الثامنة من هذا الاتفاق وتمشياً مع أحكام الفقرة (د) من المادة الخامسة من هذا الاتفاق .
- ١٣ - اتخاذ القرارات حول عمل الترتيبات بشأن العجز في الموازنة وعقد العروض طبقاً للمادة ١٠ من اتفاق التشغيل .
- ١٤ - تقديم تقرير سنوي الى هيئة الموقعين بشأن أنشطة اتصالات والبيانات المالية السنوية .
- ١٥ - تقديم تقارير الى هيئة الموقعين بشأن البرامج المستقبلية بما فيها الأعباء المالية التقديرية لتلك البرامج .
- ١٦ - تقديم تقارير وتوصيات الى هيئة الموقعين بشأن أي موضوع آخر يرى مجلس المحافظين انها ملائمة للمدرس بمعرفة هيئة الموقعين .
- ١٧ - توفير أي معلومات قد يطلبها أي طرف أو موقع لتمكينه من الوفاء بالتزاماته المترتبة عن هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل .
- ١٨ - تعيين وعزل الأمين العام بناء على المادة الثانية عشرة وتعيين وعزل المدير العام بناء على المواد السابعة والحادية عشرة والثانية عشرة من هذا الاتفاق .

التكاليف ، والاتساق مع الجدارة والفعالية والكفاءة . ويجوز أن تكون هذه الهيئات من جنسيات مختلفة ، ويجوز أن تكون شركة دولية تمتلكها وتوجهها انتلسات . ويتولى المدير العام التفاوض بشأن مثل هذه العقود وتنفيذها وإدارتها .

( د ) ١ - يعين مجلس المحافظين أحد كبار موظفي الجهاز التنفيذي للعمل مديرا عاما بالانابة كلما يكون المدير العام غائبا أو غير قادر على أداء واجباته أو اذا خلا منصب المدير العام . وتكون للمدير العام بالانابة الصلاحيات لممارسة جميع سلطات المدير العام بناء على هذا الاتفاق واتفاق التشغيل وفي حالة خلو الوظيفة ، يعمل المدير العام بالانابة بهذه الصفة حتى يتسوى المنصب مدير عام يعين ويصدق تعيينه بأسرع ما يمكن ، طبقا للفقرة الفرعية (ب) ( ٣ ) من هذه المادة .

٢ - يجوز للمدير العام ان يفوض ما قد يكون ضروريا من سلطاته الى موظفين آخرين الجهاز التنفيذي لمواجهة مقتضيات الأمور .

#### ( المادة الثانية عشرة )

##### الإدارة الانتقالية والأمين العام

( ١ ) يقوم مجلس المحافظين بعد سريان مفعول هذا الاتفاق بالمسائل الآتية باعتبارها ذات أولوية :

١ - تعيين الأمين العام والتفويض بالموظفين اللازمين لمعاونته .  
٢ - اعداد عقد خدمات الإدارة طبقا للفقرة ( هـ ) من هذه المادة .

٣ - بدء الدراسة الخاصة بالأنظمة الدائمة للإدارة طبقا للفقرة ( د ) من هذه المادة .

( ب ) الأمين العام هو الممثل القانوني لانتلسات حتى يتولى المدير العام الأول مهام منصبه . وطبقا لسياسات وتوجيهات مجلس المحافظين ، يكون الأمين العام مسئولاً عن أداء جميع خدمات الإدارة بخلاف تلك التي تم بمقتضى شروط عقد خدمات الإدارة الذي يبرم بناء على الفقرة ( هـ ) من هذه المادة ، بما في ذلك الخدمات المحددة في الملحق ( أ ) لهذا الاتفاق . وعلى الأمين العام احاطة مجلس المحافظين علما على نحو كامل وعام عن تنفيذ خدمات الإدارة من قبل المتعاقد طبقا لمقتضاها .

والى الحد الممكن اجراءه ، على الأمين العام ان يكون حاضرا أو ممثلا في مفاوضات العقود الرئيسية التي يجريها ملتزم

( ب ) طبقا لأحكام الفقرات ( ب ) و ( ج ) من المادة السادسة من هذا الاتفاق يقوم مجلس المحافظين بما يلي :

١ - اعطاء الاعتبار الكافي والمناسب للقرارات والتوصيات والآراء الموجهة اليه بواسطة جمعية الأطراف وهيئة الموقعين .

٢ - تضمين تقاريره الى جمعية الأطراف أو الى هيئة الموقعين معلومات عن الأعمال أو القرارات المتخذة بالنسبة لتسليم تلك القرارات والتوصيات والآراء ، ومبرراته لتسليم تلك الأعمال والقرارات .

#### ( المادة الحادية عشرة )

##### المدير العام

( أ ) يتولى المدير العام رئاسة الجهاز التنفيذي ويجب أن يتم بناؤه التنظيمي فيما لا يتجاوز ست سنوات بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق .

( ب ) ١ - المدير العام هو المسئول التنفيذي الأول والممثل القانوني لانتلسات ويكون مسئولاً أمام مجلس المحافظين رأساً عن أداء جميع مهام الإدارة .

٢ - يعمل المدير العام طبقا لسياسات وتوجيهات مجلس المحافظين .

٣ - يعين المدير العام بواسطة مجلس المحافظين بشرط التصديق بواسطة جمعية الأطراف . ويجوز عزل المدير العام مسبقا بواسطة مجلس المحافظين على مسئوليته الخاصة .

٤ - ان الاهتمام الأكبر في تعيين المدير العام وفي اختيار الموظفين الآخرين بالجهاز التنفيذي انما تحتمه كفاءة أعلى مستويات التكامل والجدارة والفعالية . ويجب على المدير العام وملاك الجهاز التنفيذي الاحجام عن أى عمل يتعارض مع مسؤولياتهم تجاه انتلسات .

( ج ) ١ - يجب ان تسق التنظيمات الدائمة للإدارة مع الأهداف والأغراض الأساسية لانتلسات ومع صفتها الدولية ، ومع التزامها توفير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية الجودة والثقة على أساس تجارى .

٢ - يستد المدير العام ، نيابة عن انتلسات ، الى واحدة أو أكثر من المؤسسات المختصة ، مهام فنية وتشغيلية ، الى أقصى حد ممكن اجراءه بواسطة عقود ، مع الأخذ في الاعتبار

٢ - يكون مسئولاً أمام مجلس المحافظين رأساً لحين تولى المدير العام الأول مهام عمله وبعد ذلك تكون مسؤوليته عن طريق المدير العام .

٣ - تزويد الأمين العام بجميع المعلومات التي تمكنه من احاطة مجلس المحافظين علماً بما يتم تنفيذه بمقتضى عقد خدمات الادارة ، والمعلومات التي تمكن الأمين العام من حضور مفاوضات العقود الرئيسية التي يجريها ملتزم خدمات الادارة نيابة عن اتلسات ، أو ايفاد مثل عنه ، ومراقبتها دون الاشتراك فيها .

ويقوم ملتزم خدمات الادارة بالتفاوض واسناد العقود وتعديلها وادارتها نيابة عن اتلسات في حدود مسؤولياته بمقتضى عقد خدمات الادارة وبما يفوضه فيه مجلس المحافظين . وبناء على التفويض بمقتضى عقد خدمات الادارة أو بما يفوضه فيه مجلس المحافظين ، يقوم الملتزم بتوقيع العقود نيابة عن اتلسات في نطاق مسؤولياته . وتوقع جميع العقود الأخرى بواسطة الأمين العام .

(و) تبدأ الدراسة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة في أقرب وقت ممكن ، ويجب ان تبدأ بأى حال خلال سنة واحد بعد سريان مفعول هذا الاتفاق ، ويتولى ادارتها مجلس المحافظين والهدف منها توفير المعلومات اللازمة لتقرير الأنظمة الدائمة للادارة بحيث تكون أكثر الأنظمة فعالية وكفاءة ، تشيياً مع أحكام المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق . ويجب ان تولى الدراسة الاعتبار الوافي لما يلي ، من بين الموضوعات الأخرى :

١ - المبادئ المينة في الفقرة الفرعية (ج) (١) من المادة الحادية عشرة والسياسة المبرر عنها في الفقرة الفرعية (ج) (٢) من المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق .

٢ - الخبرة المكتسبة خلال مدة الاتفاق المؤقت ومدى الأنظمة الانتقالية للادارة المنصوص عليها في هذه المادة .

٣ - الاجراءات والنظم التي تطبقها هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية في أنحاء العالم مع الاشارة على وجه التخصيص الى تكامل السياسة والادارة ، والى فعالية الادارة .

خدمات الادارة ، وعليه مراقبتها دون الاشتراك فيها . ولهذا الغرض يجوز لمجلس المحافظين ان يفوض الجهاز التنفيذي في تعيين عدد قليل من الموظفين المؤهلين قياً لمعاونة الأمين العام . ولا يجوز تدخل الأمين العام بين مجلس المحافظين وملتزم خدمات الادارة ، أو ممارسته دوراً اشرافياً على هذا الملتزم .

(ج) ان الاهتمام الأكبر في تعيين الأمين العام وفي اختيار الموظفين الآخرين بالجهاز التنفيذي انما تحتمه كفاءة أعلى مستويات التكامل والجدارة والفعالية . ويجب على الأمين العام وملاك الجهاز للتنفيذ الأحكام عن أى عمل يتعارض مع مسؤولياتهم تجاه اتلسات . ويجوز عزل الأمين العام مسياً بواسطة مجلس المحافظين . ويصح منصب الأمين العام غير ذى وجود فور مباشرة المدير العام الأول عمله .

(د) ١ - يعين مجلس المحافظين أحد كبار موظفي الجهاز التنفيذي للعمل أميناً عاماً بالانابة كلما يكون الأمين العام غائباً أو غير قادر على أداء واجباته أو اذا خلا منصب الأمين العام وتكون للأمين العام بالانابة الصلاحيات لممارسة جميع سلطات الأمين العام بناء على هذا الاتفاق واتفاق التشغيل . وفي حالة خلو الوظيفة ، يعمل الأمين العام بالانابة بهذه الصفة حتى يتولى المنصب أمين عام يمينه مجلس المحافظين بأسرع ما يمكن .

٢ - يجوز للأمين العام ان يفوض ما قد يكون ضرورياً من سلطاته الى موظفين آخرين بالجهاز التنفيذي لمواجهة مقتضيات الأمور .

(هـ) يكون العقد المشار اليه في الفقرة الفرعية (أ) (٢) من هذه المادة بين شركة الأعمار الصناعية للمواصلات ، المبرر عنها في هذا الاتفاق بـ . ملتزم خدمات الادارة ، وبين اتلسات . ويختص العقد بتنفيذ خدمات الادارة الفنية والتشغيلية لاتلسات ، كما هو منصوص عليه في الملحق (ب) لهذا الاتفاق وطبقاً للتوجيهات المينة فيه ، لمدة تنتهى بانتهاء العام السادس بعد تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق . ويشمل العقد على أحكام يعمل بمقتضاها ملتزم خدمات الادارة .

١ - العمل بناء على سياسات وتوجيهات مجلس المحافظين الويئة الصلة بالموضوع .

## ( المادة الثالثة عشرة )

## الحيارة

(أ) مع مراعاة أحكام هذه المادة فإن شراء السلع والحصول على الخدمات اللازمة لانتلسات يجب أن ينفذ بإسناد عقود إلى المرادين الذين يرضون أفضل نوعية وأفضل سعر معا ووقت التسليم الأكبر امتيازاً ، تأسيلاً على العطاءات المقدمة نتيجة ل طرح مناقصات دولية . والخدمات التي تشير إليها هذه المادة هي تلك الخدمات التي يؤمنها أشخاص لهم الصفة القانونية .

(ب) إذا تواجد أكثر من عطاء يرضى مثل هذه المميزات ، فإن العقد يسند بطريقة تحفز على التنافس العالمي النطاق ، لصالح انتلسات .

(ج) يجوز الاستثناء عن شرط طرح المناقصة الدولية في تلك الحالات المشار إليها بالتحديد في المادة ١٦ من اتفاق التشغيل .

## ( المادة الرابعة عشرة )

## حقوق والتزامات الأعضاء

(أ) على الأطراف والموقعين ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم بمقتضى هذا الاتفاق بكيفية تبرز وتسق تماما مع المبادئ المنصوص عليها في مقدمة هذا الاتفاق وأحكامه الأخرى .

(ب) يباح لجميع الأطراف وجميع الموقعين الحضور والاشتراك في جميع المؤتمرات والاجتماعات المخول لهم التمثيل فيها طبقاً لأية أحكام بهذا الاتفاق أو باتفاق التشغيل ، وكذلك في أي اجتماع آخر يدعى أو يعقد تحت رعاية انتلسات ، طبقاً للأنظمة التي تقرها انتلسات لتثل هذه الاجتماعات بغض النظر عن المكان الذي تعقد فيه . وعلى الجهاز التنفيذي التأكد من ان الترتيبات مع الطرف أو الموقع المضيف لكل مؤتمر أو اجتماع تتضمن نصاً بالسماح لمثل جميع الأطراف وجميع الموقعين المخول لهم الحضور بدخول الدولة المضيئة والاقامة بها طوال مدة انعقاد مثل هذا المؤتمر أو الاجتماع .

(ج) إلى مدى أن أي طرف أو موقع أو شخص يقع تحت سلطان أي طرف يعترم انشاء أو حيارة أو استعمال منشآت القطاع الفضائي مستقلة عن منشآت قطاع انتلسات الفضائي ، الاقادة .

٤ - المعلومات المشابهة لتلك المشار إليها في الفقرة الفرعية (٣) من هذه الفقرة ، التي تتعلق بمشروعات متعددة القومية لتنفيذ التكنولوجيا المتقدمة .

٥ - التقارير التي يكلف بها ما لا يقل عن ثلاثة من خبراء الادارة المخترفين من اجزاء مختلفة من العالم .

(ز) بعد أربعة أعوام على الأكثر من سريان مفعول هذا الاتفاق ، على مجلس المحافظين أن يقدم الى جمعية الأطراف تقريراً شاملاً ، يتضمن نتائج الدراسة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) (٣) من هذه المادة ، ويتضمن توصيات مجلس المحافظين حول البناء التنظيمي للجهاز التنفيذي . وعليه ان يرسل أيضاً نسخاً من هذا التقرير الى هيئة الموقعين والى جميع الأطراف والموقعين فور اعداده .

(ح) عند انقضاء خمسة أعوام على الأكثر بعد سريان مفعول هذا الاتفاق ، على جمعية الأطراف اقرار البناء التنظيمي للجهاز التنفيذي الذي يجب أن يتسق مع أحكام المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق ، وذلك بعد ان تكون قد اتمت درس تقرير مجلس المحافظين المشار اليه في الفقرة (ز) من هذه المادة وأية وجهات نظر تكون هيئة الموقعين قد ابدتها حول هذا التقرير .

(ط) يتولى المدير العام مهام عمله قبل انتهاء عقد خدمات الادارة المشار اليه في الفقرة الفرعية (أ) (٢) من هذه المادة ، بعام واحد أو في ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ أيهما أقرب . ويقوم مجلس المحافظين بتعيين المدير العام ، وتمثل جمعية الأطراف على تصديق التعيين ، في وقت ينصح للمدير العام تولى مهامه طبقاً لهذه الفقرة . وفور توليه العمل يكون المدير العام مسؤولاً عن جميع خدمات الادارة ، بما فيها أداء الواجبات التي كان يؤديها الأمين العام حتى ذلك الوقت ، ويكون كذلك مسؤولاً عن الاشراف على عمل ملتزم خدمات الادارة .

(٦) عملاً بسياسات وتوجيهات مجلس المحافظين المعنية ، يتخذ المدير العام جميع الخطوات اللازمة التي تكفل تحقيق الأنظمة الدائمة للادارة تحقيقاً كاملاً فيما لا يتجاوز نهاية العام السادس بعد تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق .

(ز) لا يسرى هذا الاتفاق على إنشاء أو جيزة أو استعمال منشآت القطاع الفضائي مستقلة عن منشآت قطاع اتصالات الفضائي ، لأغراض الأمن القومي فقط .

( المادة الخامسة عشرة )

مركز اتصالات الرئيسي والامتيازات والاعفاءات والحصانات

(أ) يكون مركز اتصالات الرئيسي في واشنطن .

(ب) تعفى اتصالات وممتلكاتها في جميع الدول الأطراف بهذا الاتفاق ، ضمن نطاق أنشطتها المرخص بها بمقتضى من جميع ضرائب الدخل القومي وضرائب الملكية القومية المباشرة والرسوم الجبركية على الأعمار الصناعية للمواصلات ومكونات واجزاء هذه الأعمار التي تطلق للاستعمال في النظام العالمي . وبأخذ كل طرف على عاتقه أن يبذل أقصى مساعيه لتحقيق اعفاء أوسع لاتصالات وممتلكاتها من ضرائب الدخل وضرائب الملكية المباشرة والرسوم الجبركية كما هو مرغوب فيه وذلك طبقا للإجراءات المحلية المطبقة ، مع وضع طبيعة اتصالات الخاصة نصب العين .

(ج) يخول كل طرف بخلاف الطرف المقام على أرضه مركز اتصالات الرئيسي ، طبقا للبروتوكول المشار اليه في هذه الفقرة ، ويخول الطرف المقام على أرضه مركز اتصالات الرئيسي طبقا لاتفاق المركز الرئيسي المشار اليه في هذه الفقرة ، الامتيازات والاعفاءات والحصانات الملائمة لاتصالات وموظفيها ووفدان مستخدميها المحددة في البروتوكول واتفاق المركز الرئيسي ، وللأطراف وممثلهم والموقعين وممثلهم والأشخاص المشتركين في أعمال التحكيم . وعلى وجه التخصيص يخول كل طرف لهؤلاء الأفراد الحصانة من الدعوى القضائية فيما يتعلق بالأعمال التي تتخذ أو الكلمات التي تكلم أو تقال في ممارسة مهامهم ضمن حدود واجباتهم وذلك الى المدى وفي الحالات المنصوص عليها في اتفاق المركز الرئيسي والبروتوكول المشار اليهما في هذه الفقرة . وعلى الطرف الذي يقام على أرضه مركز اتصالات الرئيسي ان يبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقا مع اتصالات حول المركز الرئيسي ، يغطي الامتيازات والاعفاءات والحصانات ويجب ان يتضمن اتفاق المركز الرئيسي نصا يقضي بأن جميع الموقعين يكونون معينين بصفتهم هذه ، فيما عدا الموقع الذي يمينه الطرف المقام على أرضه المركز الرئيسي ، من الضرائب القومية

بمتطلبات خدماته المحلية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية فلي هذا الطرف أو الموقع قبل انشاء أو جيزة أو استعمال مثل هذه المنشآت أن يستشير مجلس المحافظين الذي عليه ان يصوغ في شكل توصيات نتائج بحثه حول الانسجام الفني لهذه المنشآت وتشغيلها مع استعمال طيف التردد اللاسلكي والفضاء المداري بواسطة قطاع اتصالات الفضائي القائم أو المخطط .

(د) الى مدى أن أي طرف أو موقع أو شخص يقع تحت سلطان أي طرف يعتزم بمفرده أو مشتركا مع غيره ، انشاء أو جيزة أو استعمال منشآت القطاع الفضائي ، مستقلة عن منشآت قطاع اتصالات الفضائي ، للوفاء بمتطلبات خدماته الدولية المسماة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، فلي هذا الطرف أو الموقع قبل انشاء أو جيزة أو استعمال مثل هذه المنشآت ، أن يقدم جميع المعلومات اللازمة الى جمعية الأطراف والتشاور معها من خلال مجلس المحافظين ، بنية ضمان الانسجام الفني لهذه المنشآت وتشغيلها ، مع استعمال طيف التردد اللاسلكي والفضاء المداري بواسطة قطاع اتصالات الفضائي القائم أو المخطط لتفادي أي ضرر اقتصادي ذي شأن لنظام اتصالات العالمي .

(هـ) الى مدى أن أي طرف أو موقع أو شخص يقع تحت سلطان أي طرف يعتزم انشاء أو جيزة أو استعمال منشآت القطاع الفضائي ، مستقلة عن منشآت قطاع اتصالات الفضائي ، للوفاء بمتطلبات خدماته المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المحلية أو الدولية ، فلي هذا الطرف أو الموقع قبل انشاء أو جيزة أو استعمال مثل هذه المنشآت أن يقدم جميع المعلومات اللازمة الى جمعية الأطراف من خلال مجلس المحافظين . وأخذا في الاعتبار مشورة مجلس المحافظين ، تصوغ جمعية الأطراف في شكل توصيات ، نتائج بحثها حول الانسجام الفني لهذه المنشآت وتشغيلها ، مع استعمال طيف التردد اللاسلكي والفضاء المداري بواسطة قطاع اتصالات الفضائي القائم أو المخطط .

(و) يجب ان تتخذ توصيات جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين بناء على هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ بدء الاجراءات المنصوص عليها في هذه الفقرات . ويجوز عقد اجتماع فوق العادة لجمعية الأطراف لهذا الغرض .

قد انسحب من انتلسات واذا وافقت هيئة الموقعين بعد درس أية بيانات مقدمة من الموقع أو من الطرف الذي عينه ، على توصية مجلس المحافظين ، فإن انسحاب الموقع يعتبر نافذاً من تاريخ الموافقة ، ويمتتع سريان مفعول هذا الاتفاق واتفاق التشغيل بالنسبة للموقع من ذلك التاريخ .

(ج) اذا قصر أى موقع فى دفع أى مبلغ مستحق عليه بناء على الفقرة (أ) من المادة ٤ من اتفاق التشغيل فى خلال ثلاثة أشهر من استحقاق الدفع ، فإن حقوق الموقع بمقتضى هذا الاتفاق واتفاق التشغيل توقف اوتوماتيكيا بصفة مؤقتة . واذا لم يدفع الموقع فى خلال ثلاثة أشهر بعد التوقف ، كافة المبالغ المستحقة أو اذا لم يقدم الطرف بديلاً بناء على الفقرة (د) من هذه المادة ، يجوز لمجلس المحافظين بعد درس أية بيانات مقدمة من الموقع أو من الطرف الذى عينه ان يوصى هيئة الموقعين باعتبار الموقع قد انسحب من انتلسات . ويجوز لهيئة الموقعين بعد درس أية بيانات مقدمة من الموقع ان تقرر اعتباره قد انسحب من انتلسات ، ويمتتع سريان مفعول هذا الاتفاق واتفاق التشغيل بالنسبة للموقع من تاريخ القرار .

(د) يستتبع انسحاب طرف بصفته هذه ، الانسحاب فى نفس الوقت للموقع الذى عينه الطرف أو انسحاب الطرف بصفته موقفاً ، حسبما تكون الحالة ، ويمتتع سريان مفعول هذا الاتفاق واتفاق التشغيل بالنسبة للموقع فى نفس التاريخ الذى يمتتع فيه سريان مفعول هذا الاتفاق بالنسبة للطرف الذى عينه .

(هـ) فى جميع حالات انسحاب موقع من انتلسات ، يتولى الطرف الذى عينه صفة الموقع أو يعين موقفاً جديداً من تاريخ مثل هذا الانسحاب ، أو ينسحب من انتلسات .

(و) اذا رغب طرف لآى سبب ان يقوم بنفسه مقام موقعه الذى عينه أو يعين موقفاً جديداً ، فمليه ان يقدم اخطاراً كتابياً الى المودع لديه ، وعندما يتولى الموقع الجديد جميع الالتزامات الملقاة على الموقع السابق تعيينه ، وعند توقيع اتفاق التشغيل ، فإن هذا الاتفاق واتفاق التشغيل يسرى مفعولهما بالنسبة للموقع الجديد وعند ذلك يمتتع سريان مفعولهما بالنسبة للموقع السابق تعيينه .

(ز) عندما يتلقى المودع لديه أو الجهاز التنفيذى ، حسبما تكون الحالة ، اخطاراً بقرار الانسحاب بناء على الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة ، تمتتع حقوق التمثيل وأية حقوق للتصويت فى

على الدخل المكتسب من انتلسات فى أرض هذا الطرف . وعلى الأطراف الأخرى أيضاً ان تبرم فى أقرب وقت ممكن بروتوكولا يغطي الامتيازات والاعفاءات والهجانات ويكون اتفاق المركز الرئيسى والبروتوكول منفصلين عن هذا الاتفاق ، ويحدد كل منهما شروط انهماه .

### ( المادة السادسة عشرة )

#### الانسحاب

(أ) ١ - يجوز أن ينسحب أى طرف أو موقع طوعاً من انتلسات . ويجب على الطرف ان يقدم اخطاراً كتابياً الى المودع لديه بشأن قراره بالانسحاب . ويجب ان يبلغ قرار أى موقع بالانسحاب كتابة الى الجهاز التنفيذى بواسطة الطرف الذى عينه ، ويعنى هذا البلاغ قبول الطرف لبلاغ القرار بالانسحاب .

٢ - يصبح الانسحاب الطوعى منقذاً وينقطع سريان مفعول هذا الاتفاق واتفاق التشغيل بالنسبة للطرف أو المصوب بعد ثلاثة أشهر من استلام الاخطار المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، أو اذا نص الاخطار على ذلك فى تاريخ التحديد التالى لحصص الاستثمار بناء على الفقرة الفرعية (ج) (٢) من المادة ٦ من اتفاق التشغيل ، وهو التحديد الذى يقع بعد انتهاء هذه الأشهر الثلاثة .

(ب) ١ - اذا بدا أن طرفاً قد قصر فى الاستجابة لآى التزام يقضى به هذا الاتفاق فإن لجمعية الأطراف بعد تلقي اخطاراً فى هذا الشأن أو عملاً بمبادرة منها ، وبعد درس أية بيانات مقدمة من الطرف ، واذا تبين لها أن التقصير فى الاستجابة قد حدث فى الواقع ، فلها ان تقرر اعتبار الطرف قد انسحب من انتلسات . ويمتتع سريان مفعول هذا الاتفاق بالنسبة للطرف من تاريخ هذا القرار . ويجوز عقد الاجتماع فوق المادة لجميع الأطراف لهذا الغرض .

٢ - اذا بدا أن موقفاً قد قصر بصفته هذه فى الاستجابة لآى التزام يقضى به هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل ، بخلاف الالتزامات الواردة بالفقرة (أ) من المادة (٤) من اتفاق التشغيل ، ولم يبالغ التقصير فى الاستجابة فى خلال ثلاثة أشهر بعد ابلاغه كتابة بواسطة الجهاز التنفيذى بقرار من مجلس المحافظين بالمسلم بالتقصير فى الاستجابة ، يجوز لمجلس المحافظين بعد درس أية بيانات مقدمة من الموقع أو من الطرف الذى عينه ، ان يوقف مؤقتاً حقوق الموقع ويجوز ان يوصى هيئة الموقعين باعتبار الموقع



بحصته في مساهمات رأس المال اللازمة للوفاء بالتعهدات التعاقدية المرخصة على وجه التخصيص قبل هذا القرار والمسؤوليات القانونية الناشئة عن أعمال أو إهمال قبل هذا القرار ، ما لم يقرر مجلس المحافظين خلاف ذلك بناء على الفقرة (د) من المادة ٢١ من اتفاق التشغيل .

(ل) تم التسوية بين انتلسات والموقع الذي امتنع سريان هذا الاتفاق واتفاق التشغيل بالنسبة له ، بخلاف حالة البديل بناء على الفقرة (و) من هذه المادة ، طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٢١ من اتفاق التشغيل .

(م) ١ - يرسل البلاغ بقرار موقع بالانسحاب بناء على الفقرة الفرعية (أ) (١) من هذه المادة بواسطة المودع لديه الى جميع الأطراف وإلى الجهاز التنفيذي ، ويقوم الأخير بإرسال البلاغ الى جميع الموقعين .

٢ - إذا قررت جمعية الأطراف اعتبار طرف أنه قد انسحب من انتلسات بناء على الفقرة الفرعية (ب) (١) من هذه المادة يقوم الجهاز التنفيذي بإبلاغ جميع الموقعين والمودع لديه ويقوم الأخير بإرسال البلاغ الى جميع الأطراف .

٣ - يرسل البلاغ بقرار موقع بالانسحاب بناء على الفقرة الفرعية (أ) (١) من هذه المادة أو بالانسحاب موقع بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٢) أو الفقرة (ج) أو (د) من هذه المادة الى الجهاز التنفيذي والمودع لديه ويقوم الأخير بإرسال البلاغ الى جميع الأطراف .

٤ - يبلغ وقف موقع بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٢) أو الفقرة (ج) من هذه المادة بواسطة الجهاز التنفيذي الى جميع الموقعين والمودع لديه ، ويقوم الأخير بإرسال البلاغ الى جميع الأطراف .

٥ - يبلغ ابدال الموقع بناء على الفقرة (و) من هذه المادة بواسطة المودع لديه الى جميع الأطراف وإلى الجهاز التنفيذي ، ويقوم الأخير بإرسال البلاغ الى جميع الموقعين .

(ن) لا يطلب من أى طرف أو موقعه المعين الانسحاب من انتلسات ، كتيبة مباشرة لتغير الوضع الشرعي لذلك الطرف بالنسبة للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

أية منظمة من منظمات انتلسات بالنسبة للطرف الذي قدم الاخطار وموقعه المعين ، أو بالنسبة للموقع الذي قدم بشأنه الاخطار حسبما تكون الحالة ولا يتعرض الموقع لأي التزام أو مسؤولية قانونية بعد تلقي الاخطار فيما عدا مسؤوليته عن المساهمة بحصته في مساهمات رأس المال اللازم للوفاء بالتعهدات التعاقدية المرخصة على وجه التخصيص قبل استلام الاخطار ، والمسؤوليات القانونية الناشئة عن أعمال أو إهمال قبل هذا الإينيلام ، ما لم يقرر مجلس المحافظين خلاف ذلك بناء على الفقرة (د) من المادة ٢١ من اتفاق التشغيل .

(ح) خلال مدة وقف حقوق أى موقع بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٢) من هذه المادة ، تستمر التزامات ومسؤوليات الموقع القانونية بمقتضى هذا الاتفاق واتفاق التشغيل .

(ط) إذا قررت هيئة الموقعين ، بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة عدم الموافقة على توصية مجلس المحافظين باعتبار الموقع قد انسحب من انتلسات ، يرفع الوقف من تاريخ هذا القرار ويكون للموقع بعد ذلك جميع الحقوق بمقتضى هذا الاتفاق واتفاق التشغيل ، شريطة انه عند وقف موقع بناء على الفقرة (ج) من هذه المادة ، فإن الوقف لا يرفع حتى يدفع الموقع المبالغ المستحقة عليه بناء على الفقرة (أ) من المادة (٤) من اتفاق التشغيل .

(ي) إذا وافقت هيئة الموقعين على توصية مجلس المحافظين بناء على الفقرة الفرعية (ب) (٢) أو الفقرة (ج) من هذه المادة باعتبار الموقع قد انسحب من انتلسات ، فإنه لا يتعرض لأي التزام أو مسؤولية قانونية بعد هذه الموافقة ، فيما عدا مسؤوليته عن المساهمة بحصته في مساهمات رأس المال اللازمة للوفاء بالتعهدات التعاقدية المرخصة على وجه التخصيص قبل هذه الموافقة ، والمسؤوليات القانونية الناشئة عن أعمال أو إهمال قبل هذه الموافقة ، ما لم يقرر مجلس المحافظين خلاف ذلك بناء على الفقرة (د) من المادة ٢١ من اتفاق التشغيل .

(ك) إذا قررت جمعية الأطراف بناء على الفقرة الفرعية (ب) (١) من هذه المادة اعتبار طرف أنه قد انسحب من انتلسات فإن الطرف بصفته موقفاً أو موقعه المعين حسبما تكون الحالة لا يتعرض لأي التزام أو مسؤولية قانونية بعد هذا القرار ، فيما عدا مسؤولية الطرف بصفته موقفاً أو موقعه المعين عن المساهمة

## ( المادة السابعة عشرة )

## التعديل

(أ) يجوز لأي طرف أن يقترح تعديلات لهذا الاتفاق . وتقسيم التعديلات المقترحة إلى الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتوزيعها فوراً على جميع الأطراف والمؤمنين .

(ب) تدرس جمعية الأطراف كل تعديل مقترح في أول اجتماع عادي لها بعد توزيع المقترحات بواسطة الجهاز التنفيذي أو مبكراً عن ذلك في اجتماع فوق المادة يعقد طبقاً لأحكام المادة السابعة من هذا الاتفاق ، شريطة أن تكون التعديلات المقترحة قد تم توزيعها بواسطة الجهاز التنفيذي قبل تاريخ افتتاح الاجتماع بتسعين يوماً على الأقل . وتدرس جمعية الأطراف أية آراء أو توصيات تلقاها من هيئة الموقعين أو مجلس المحافظين بالنسبة لأي تعديل مقترح .

(ج) تتخذ جمعية الأطراف قرارات حول كل تعديل مقترح طبقاً للأحكام المتعلقة بالنصاب القانوني والتصويت الواردة في المادة السابعة من هذا الاتفاق . ويجوز لها أن تحور أي تعديل مقترح موزع طبقاً للفقرة (ب) من هذه المادة ويجوز لها أن تتخذ قرارات حول أي تعديل لم يوزع على هذا النحو وإنما تتشأ مباشرة عن تعديل مقترح أو محور .

(د) يسرى مفعول أي تعديل أقرته جمعية الأطراف طبقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة بعد أن يتلقى المودع لديه اخطاراً بالموافقة أو القبول أو التصديق على التعديل من :

١ - ثلثي الدول التي كانت أطرافاً في التاريخ الذي أقر فيه التعديل بواسطة جمعية الأطراف ، شريطة أن يشمل هذان الثلثان على أطراف يمتلكون أو يمتلك موقعهم المبتون ، في ذلك الوقت ثلثي حصص الاستمار على الأقل ، أو .

٢ - عدد من الدول يساوي أو يزيد عن خمسة وثمانين في المائة من العدد الكلي للدول التي كانت أطرافاً في تاريخ اقرار التعديل بواسطة جمعية الأطراف ، بنصف النظر عن قيمة حصص الاستمار التي يمتلكها هؤلاء الأطراف أو موقعهم المبتون في ذلك الحين .

(هـ) على المودع لديه ابلاغ جميع الأطراف فسور تلقيه القبول أو الموافقة أو التصديق الذي تحتته الفقرة (د) من هذه المادة لسريان مفعول التعديل . وبعد تسعين يوماً من إصدار هذا البلاغ يسرى مفعول التعديل بالنسبة لجميع الأطراف ، بما فيهم أولئك الذين لم يقبلوا أو يوافقوا أو يصدقوا عليه بعد ، ولم يتسحبوا من اتصالات .

(و) على الرغم من أحكام الفقرات (د) و (هـ) من هذه المادة لا يسرى مفعول أي تعديل بعد أقل من ثمانية أشهر أو أكثر من ثمانية عشر شهراً من تاريخ أقراره بواسطة جمعية الأطراف .

## ( المادة الثامنة عشرة )

## تسوية الخلافات

(أ) جميع الخلافات القانونية فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات بمقتضى هذا الاتفاق ، أو فيما يتعلق بالالتزامات التي يتعهد بها الأطراف بناء على الفقرة (ج) من المادة ١٤ أو الفقرة (ج) من المادة ١٥ من اتفاق التشغيل ، التي تنشأ بين الأطراف بعضهم بعضاً أو بين اتصالات وطرف أو أكثر ، إذا لم تستوفى خلال زمن مقبول بطريقة أخرى ، يجب أن تقدم للتحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ج) لهذا الاتفاق .

وأي خلاف قانوني فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات بمقتضى هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل ينشأ بين واحد أو أكثر من الأطراف وواحد أو أكثر من الموقعين ، يجوز تقديمه للتحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ج) لهذا الاتفاق ، شريطة موافقة الطرف أو الأطراف والموقع أو الموقعين المنين على هذا التحكيم .

(ب) جميع الخلافات القانونية فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات بمقتضى هذا الاتفاق ، أو فيما يتعلق بالالتزامات التي يتعهد بها الأطراف بناء على الفقرة (ج) من المادة ١٤ أو الفقرة (ج) من المادة ١٥ من اتفاق التشغيل ، التي تنشأ بين طرف ودولة لم تعد طرفاً أو بين اتصالات ودولة لم تعد طرفاً ، والتي تنشأ بعد زوال صفة الطرف عن الدولة إذا لم تستوفى خلال زمن مقبول بطريقة أخرى ، يجب أن تقدم للتحكيم ويكون هذا

أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إليه بواسطة تلتى الدول التي كانت أطرافاً في الاتفاق المؤقت في تاريخ عرض هذا الاتفاق للتوقيع ، شريطة أن :

١ - يتضمن هذان الثلثان أطرافاً في الاتفاق المؤقت كانوا يمتلكون وقتذاك أو كان مفعولهم على الاتفاق الخاص يمتلكون وقتذاك تلتى الحصص بمقتضى الاتفاق الخاص على الأقل .  
•••••

٢ - يكون هؤلاء الأطراف أو هيئات المواصلات السلطوية واللاسلكية المعنية من قبلهم قد وقعوا على اتفاق التشغيل .

عند ابتداء هذه السنين يوماً ، يسرى مفعول أحكام الفقرة ٢ من ملحق اتفاق التشغيل للأغراض المبينة في تلك الفقرة . وعلى الرغم من الأحكام السابقة فإن الاتفاق لا يسرى مفعوله بعد أقل من ثمانية أشهر أو أكثر من ثمانية عشر شهراً من تاريخ عرضه للتوقيع .

(ب) بالنسبة للدول التي تودع وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها بعد تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق طبقاً للفقرة (أ) من هذه المادة فإن الاتفاق يسرى مفعوله من تاريخ هذا الأيداع .

(ج) عند سريان مفعول الاتفاق طبقاً للفقرة (أ) من هذا الاتفاق ، يجوز تطبيقه مؤقتاً بالنسبة لأية دولة وقعت حكومتها عليه بتحفظ التصديق أو القبول أو الموافقة إذا طلبت تلك الحكومة ذلك في وقت التوقيع أو في أي وقت بعد ذلك قبل سريان مفعول هذا الاتفاق .

ويتهى التطبيق المؤقت :

١ - عند ايداع وثيقة تصديق أو قبول أو الموافقة على هذا الاتفاق بواسطة تلك الحكومة .

٢ - عند انتهاء عامين من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق دون التصديق أو القبول أو الموافقة بواسطة تلك الحكومة .

٣ - عند الإبلاغ بواسطة تلك الحكومة ، قبل انتهاء المدة المذكورة في الفقرة الفرعية (٢) من هذه الفقرة عن قرارها بعدم التصديق أو القبول أو الموافقة على هذا الاتفاق .

التحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ج) لهذا الاتفاق ، شريطة موافقة الدولة التي لم تعد طرفاً على ذلك .

في حالة أي دولة لم تعد طرفاً أو أي دولة أو هيئة للمواصلات السلطوية واللاسلكية لم تعد موفراً ، بعد ان قدم خلاف للتحكيم بناءً على الفقرة (أ) من هذه المادة ، وهذه الدولة أو الهيئة طرف في الخلاف ، فيجب استمرار التحكيم والوصول فيه إلى قرار .

(ج) تخضع جميع الخلافات القانونية التي تنشأ نتيجة لاتفاقات بين اتلسان أو أي طرف ، لأحكام تسوية الخلافات الواردة في مثل تلك الاتفاقات ، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام ، يجوز ان تقدم مثل هذه الخلافات اذا لم تسو بطريقة أخرى ، إلى التحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ج) لهذا الاتفاق اذا وافق المتنازعون على ذلك .

( المادة التاسعة عشرة )

### التوقيع

(أ) يعرض الاتفاق للتوقيع بواشنطن من \_\_\_\_\_ حتى يسرى مفعوله أو لمدة انقضاء تسعة أشهر ، أيهما يقع أولاً :

١ - بواسطة حكومة أي دولة طرف في الاتفاق المؤقت .

٢ - بواسطة حكومة أي دولة أخرى عضو في الاتحاد الدولي للمواصلات السلطوية واللاسلكية .

(ب) أي حكومة توقع على هذا الاتفاق يجوز لها ان تفعل ذلك دون أن يخضع توقيعها للتصديق أو القبول أو الموافقة ودون ان يصحب التوقيع بياناً بأنه يخضع للتصديق أو القبول أو الموافقة .

(ج) يجوز لأية دولة مشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ان تنضم إلى هذا الاتفاق بعد افعال باب التوقيع عليه .

(د) لا يجوز وضع أي تحفظ على هذا الاتفاق .

( المادة العشرون )

سريان مفعول الاتفاق

(أ) يسرى مفعول هذا الاتفاق بعد ستين يوماً من تاريخ توقيعه دون اشتراط التصديق أو القبول أو الموافقة ، أو تاريخ التصديق

(ب) يودع هذا الاتفاق ونصوصه الانجليزية والفرنسية والألمانية أصلية على حد سواء في محفوظات المودع لديه . ويرسل المودع لديه نسخا مصدقا عليها من نص هذا الاتفاق لجميع الحكومات التي وقعت عليه أو التي أودعت وثائق انضمامها إليه ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ويبلغ تلك الحكومات والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عن التوقيعات والبيانات التي تقدم بناء على الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة من هذا الاتفاق وعن ايداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وعن طلبات التطبيق المؤقت ، عن ابتداء مدة السنتين يوما المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة العشرين من هذا الاتفاق ، وعن سريان مفعول هذا الاتفاق ، وعن بلاغات التصديق أو القبول أو الموافقة على التعديلات ، وعن سريان مفعول التعديلات ، وعن قرارات الاسحاب من اتصالات ، وعن سحب وانتهاء التطبيق المؤقت لهذا الاتفاق . ويجب ان يصدر الاخطار عن ابتداء مدة السنتين يوما في أول يوم من تلك المدة .

(ج) عند سريان مفعول هذا الاتفاق ، يسجل المودع لديه ذلك لدى أمانة الأمم المتحدة طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وقم المندوبون المفوضون المجتمعون بمدينة واشنطن الذين قدموا صلاحياتهم الرسمية التامة ، ووجدت في صيغة صحيحة وقانونية ، حضوريا على هذا الاتفاق .

تم بواشنطن في اليوم — من — سنة — ألف  
وتسمائة وواحد وسبعين .

### الملحق ( أ )

#### أعمال الأمين العام

تضمن أعمال الأمين العام المشار إليها في الفقرة (ب) من المادة السابعة من هذا الاتفاق ما يلي :

- ١ - الاحتفاظ بتقديرات الاحتمالات المستقبلية لمعطيات حركة اتصالات، ويقعد لهذا الغرض اجتماعات أفليمية دورية بنية تقدير مطالب الحركة .
- ٢ - الموافقة على طلبات السماح بالاتصال بقطاع اتصالات الفضائي بواسطة محطات أرضية ميارية ، وتقديم تقارير الى مجلس المحافظين عن طلبات السماح بالاتصال بواسطة محطات أرضية غير ميارية ، والاحتفاظ بسجلات بتواريخ تيسر المحطات الأرضية القائمة والمقترحة .

عندما ينتهى التطبيق المؤقت بناء على الفقرة الفرعية (٢) أو (٣) من هذه الفقرة فإن أحكام الفقرات (ز) و (ل) من المادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق تحكم حقوق والتزامات الطرف وموقفه المعين .

(د) بالرغم من أحكام هذه المادة فإن هذا الاتفاق لا يسرى مفعوله بالنسبة لأي دولة ولا يطبق مؤقتا بالنسبة لأي دولة حتى تكون حكومة هذه الدولة أو هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المعنية بناء على هذا الاتفاق قد وقعت على اتفاق التشغيل .

(هـ) عند سريان مفعول هذا الاتفاق ، فإنه يحل محله وينهى الاتفاق المؤقت .

### ( المادة الواحدة والعشرون )

#### أحكام متنوعة

(أ) اللغات الرسمية ولغات العمل لاتلسات هي الانجليزية والفرنسية والألمانية .

(ب) يجب ان تنص الأنظمة الداخلية للجهاز التنفيذي على توزيع نسخ أي مستندات لاتلسات على جميع الأطراف والموقعين فوراً طبقا لطلباتهم .

(ج) تشيا مع أحكام القرار ١٧٢١ (١٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة يرسل الجهاز التنفيذي تقريرا سنويا عن أنشطة اتلسات الى الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المختصة للمعلومية .

### ( المادة الثانية والعشرين )

#### المودع لديه

(أ) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي المودع لديه بالنسبة لهذا الاتفاق ، وتودع لديها البيانات التي تقدم بناء على الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة من هذا الاتفاق ، ووثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وطلبات التطبيق المؤقت وبلاغات التصديق أو القبول أو الموافقة على التعديلات وقرارات الاسحاب من اتلسات ، أو انتهاء التطبيق المؤقت لهذا الاتفاق .

١٤ - الاحتفاظ بحسابات ممتلكات واستهلاكات انتلسات ، ويتخذ الترتيبات الضرورية مع ملتزم الخدمات الأرضية والموقعين بالنسبة لقوائم الجرد اللازمة لممتلكات انتلسات .

١٥ - التوصية بشأن أوضاع وشروط اتفاقات لاشتراك في استخدام قطاع انتلسات الفضائي .

١٦ - التوصية بشأن برامج التأمين لحماية ممتلكات انتلسات ، وفقاً لما يقرره مجلس المحافظين ويتخذ الترتيبات الضرورية للتنظيم التقديري .

١٧ - تطبيقاً للفقرة ( د ) من المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق ، يحل الأثار الاقتصادية التقديرية بالنسبة لانتلسات لاية منشآت مقترحة للقطاع الفضائي مستقلة عن منشآت قطاع انتلسات الفضائي وتقديم تقرير بذلك الى مجلس المحافظين .

١٨ - اعداد مشروع جدول الأعمال لاجتماعات جمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين ولجانها الاستشارية ، واعداد المحاضر التحليلية المؤقتة لهذه الاجتماعات ، ومساعدة رؤساء اللجان الاستشارية في اعداد جداول أعمالها ومحاضرها وتقاريرها الى جمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين .

١٩ - اتخاذ الترتيبات الضرورية لخدمات الترجمة بين المتحدثين بلغات مختلفة ، وترجمة ونسخ وتوزيع المستندات ، واعداد محاضر حرفية للاجتماعات حسب الضرورة .

٢٠ - تجهيز تاريخ للقرارات المتخذة بمعرفة جمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين ، واعداد التقارير والمكاتبات المتعلقة بالقرارات المتخذة خلال اجتماعاتها .

٢١ - المساعدة في تفسير النظام الداخلي لجمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين ونصوص التفويض لجانها الاستشارية .

٢٢ - اتخاذ التدابير لاجتماعات جمعية الأطراف وهيئة الموقعين ومجلس المحافظين ولجانها الاستشارية .

٢٣ - التوصية حول اجراءات وأنظمة العقود والمشتريات التي تجرى نيابة عن انتلسات .

٢٤ - ابلاغ مجلس المحافظين عن تنفيذ التزامات المتعاقدين ، بما فيها ملتزم الخدمات الادارية .

٣ - الاحتفاظ بسجلات مؤسسة على التقارير المقدمة من الموقعين ، وبالسكى المحطات الأرضية الأخرى ، وملتزم الخدمات الادارية ، وعلى بندرات والحدود الفنية والتشغيلية لجميع المحطات الأرضية القائمة والمقترحة .

٤ - الاحتفاظ بمكتب لتسجيل تخصيص الترددات للمستعملين ويتخذ الترتيبات الضرورية لابلاغ الترددات الى الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٥ - اعداد موازنات رأس المال والتشغيل وتقديرات متطلبات الدخل ، مؤسسة على افتراضات التخطيط التي يوافق عليها مجلس المحافظين .

٦ - التوصية لمجلس المحافظين عن أجور استخدام قطاع انتلسات انضائي .

٧ - التوصية لمجلس المحافظين عن سياسات المحاسبة .

٨ - الاحتفاظ بدفاتر الحسابات وجعلها متاحة للتدقيق تحت طلب مجلس المحافظين ، واعداد البيانات المالية الشهرية والسوية .

٩ - بحسب حصص استثمار الموقعين ، ويقدم لهم حسابات مساهمات رأس المال ، ويقدم للمشاركين حسابات أجور استخدام قطاع انتلسات الفضائي ، ويستلم المدفوعات التقديرية نيابة عن انتلسات ، ويجري توزيع الدخل والنفقات التقديرية الأخرى على الموقعين نيابة عن انتلسات .

١٠ - اخطار مجلس المحافظين عن تخلف الموقعين عن الوفاء بمساهمات رأس المال وتخلف المشاركين عن الوفاء بالمدفوعات المستحقة عن أجور استخدام قطاع انتلسات الفضائي .

١١ - تصديق ودفع الفواتير المقدمة لانتلسات فيما يخص بالمشتريات والعقود المقررة التي يجريها الجهاز التنفيذي ، ويسدد ملتزم الخدمات الادارية المصروفات التي يتحملها فيما يتعلق بالمشتريات والعقود التي يجريها نيابة عن انتلسات والتي يقرها مجلس المحافظين .

١٢ - ادارة برامج مساعدة مجموع موظفي انتلسات ودفع مرتباتهم وفقاً للمقرر .

١٣ - استشار أو ايداع الاعتمادات الموجودة ، والسحب على هذه الأموال المستمرة والودائع حسب الضرورة لمواجهة التزامات انتلسات .

- (د) طبقاً لما يقرره مجلس المحافظين ، بعد وبوزع طلبات العروض للحصول على منشآت للقطاع الفضائي ، بما فيها المواصفات .
- (هـ) تقييم جميع العروض المقدمة استجابة لطلبات العروض وتقديم توصيات بشأنها الى مجلس المحافظين .
- (و) بناء على أنظمة الحياة وطبقاً لقرارات مجلس المحافظين :

١ - التفاوض واسناد وتعديل وإدارة جميع العقود المتعلقة بالقطاع الفضائي نيابة عن اتلسات .

٢ - اتخاذ الاجراءات الضرورية لخدمات الاطلاق والأنشطة المساعدة اللازمة والتعاون في عمليات الاطلاق .

٣ - اتخاذ الاجراءات الضرورية للتغطية التقديرية للتأمين لحماية قطاع اتلسات الفضائي وكذلك المعدات المخصصة للاطلاق أو لخدمات الاطلاق .

٤ - تأمين واتخاذ الاجراءات الضرورية لتأمين الخدمات التبع ، والقياس عن بعد ، والسيطرة والتحكم في الأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، بما فيها تنسيق جهود الموقعين والمالكين الآخرين للمحطات الأرضية المشاركة في تأمين هذه الخدمات ، لأداء عمليات تحديد موضع القمر الصناعي ومناوراته واختباره .

٥ - تأمين واتخاذ الاجراءات الضرورية لتأمين الخدمات لرقابة خصائص أداء القمر الصناعي وتوقفاته وفعالته ، وقدرة القمر الصناعي والترددات التي تستعملها المحطات الأرضية ، بما فيها تنسيق جهود الموقعين والمالكين الآخرين للمحطات الأرضية المشاركة في تأمين هذه الخدمات .

(ز) التوصية لدى مجلس المحافظين عن الترددات التي يستعملها قطاع اتلسات الفضائي ومخططات موقع الأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(ح) تشغيل مركز عمليات اتلسات ومركز التحكم الفني لسفن الفضاء .

(ط) التوصية لدى مجلس المحافظين حول خصائص أداء المحطات الأرضية المياريه ، الإلزامية وغير الإلزامية .

٢٥ - تصنيف وحفظ قائمة بالمزيد على النطاق العالمي لجميع عمليات تمويل اتلسات .

٢٦ - التفاوض واستاد وإدارة العقود الضرورية لتمكين الأمين العام من أداء الأعمال الموكولة اليه ، بما فيها العقود المتعلقة بالحصول على مساعدة من الهيئات الأخرى لأداء تلك الأعمال .

٢٧ - تهيئة واتخاذ الترتيبات الضرورية لتوفير المشورة القانونية اتلسات ، حسبما يلزم فيما يتعلق بأعمال الأمين العام .

٢٨ - تأمين خدمات الاعلام العامة المناسبة .

٢٩ - اتخاذ الترتيبات الضرورية وعقد المؤتمرات للتفاوض بشأن البروتوكول الذي يغطي الامتيازات والاعفاءات والحصانات المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق .

### الملحق (ب)

أعمال ملتزم الخدمات الادارية وارشادات

حول عقد الخدمات الادارية

١ - بناء على المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق ، يقوم ملتزم الخدمات لادارية بالأعمال الآتية :

(أ) يوصى لدى مجلس المحافظين عن برامج البحث والتنفيذ المتعلقة مباشرة بأغراض اتلسات .

(ب) طبقاً لما يقرره مجلس المحافظين :

١ - اجراء دراسات وأبحاث وأعمال التنفيذ ، مباشرة أو بفقود مع هيئات أو أشخاص آخرين .

٢ - اجراء دراسات للنظم في مجالات الهندسة والاقتصاد وفعالية الكلفة .

٣ - أداء اختبارات وتقييم لمحاكاة النظم .

٤ - دراسة والتنبؤ بالطلبات المحتملة للخدمات الجديدة للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(ج) اخطار مجلس المحافظين عن الحاجة الى الحصول على منشآت للقطاع الفضائي ، لقطاع اتلسات الفضائي .

- (ر) اتخاذ جميع الاجراءات التشغيلية والفنية والمسالية والتمويية والادارية والمساعدة ، اللازمة لتنفيذ الأعمال المذكورة بمالية .
- ٢ - يجب أن يتضمن عقد الخدمات الادارية الشروط الملزمة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة ، من المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق ، وأن يؤمن :
- (أ) قيام اتصالات بدفع جميع التكاليف المباشرة والتعبير المباشرة المدعومة بالمستندات ويتم التحقق منها ، والتي يتحملها ملتزم الخدمات الادارية فعلا بموجب العقد ، وذلك بالدولار الأمريكي .
- (ب) دفع جمل ثابت بالدولار الأمريكي بمعدل سنوي لملتزم الخدمات الادارية ، على أن يتم التفاوض بشأنه بين مجلس المحافظين وملتزم .
- (ج) المراجعة الدورية بمعرفة مجلس المحافظين بالتشاور مع ملتزم الخدمات الادارية ، للتكاليف الواردة بالفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة .
- (د) التمتي مع سياسات الحياة واجراءات اتصالات ، التي تتسق مع الأحكام المعنية في هذا الاتفاق واتفاق التشغيل عند طلب الشروط والتفاوض حول العقود نيابة عن اتصالات .
- (هـ) أحكام تتعلق بالأختراعات والمعلومات الفنية التي تتمشى مع المادة ١٧ من اتفاق التشغيل .
- (و) الملاك الفني الذي يختاره مجلس المحافظين ، باتفاق ملتزم الخدمات الادارية ، من بين أشخاص يرنسجهم الموقومون ، للاشتراك في تقييم التصميمات ومواصفات المعدات للقطاع الفضائي .
- (ز) تسوية الخلافات والمنازعات بين اتصالات وملتزم الخدمات الادارية التي قد تنشأ حول عقد الخدمات الادارية ، طبقاً لقواعد التوفيق والتحكيم للفرقة الدولية للتجارة .
- (ح) تزويد ملتزم الخدمات الادارية لمجلس المحافظين بالمعلومات التي قد يطلبها أي محافظ لتمكينه من القيام بمتوليته كمحافظ .

- (ي) تقييم طلبات السماح بالاتصال بقطاع اتصالات الفضائي بواسطة محطات أرضية غير معيارية .
- (ك) تخصيص وحدات من سعة قطاع اتصالات الفضائي ، كما يقرر مجلس المحافظين .
- (ل) اعداد وتسيق مخططات عمليات النظام ( بما فيها دراسات وضع الشبكة النسبي للاجرام السماوية ومخططات الحوادث الغير المتوقعة ) ، والاجراءات ، والموجهات ، والتطبيقات والمعايير ، لقرارها بواسطة مجلس المحافظين .
- (م) اعداد وتسيق وتوزيع مخططات الترددات التي تخصص للمحطات الأرضية التي تعمل بقطاع اتصالات الفضائي .
- (ن) اعداد وتوزيع تقارير وضع النظام ، بما فيها الاستخدام الفعلي والمقترح للنظام .
- (س) توزيع المعلومات على الموقعين والمستخدمين الآخرين بشأن الخدمات والطرق الجديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية .
- (ع) تطبيقاً للفقرة (د) من المادة الرابعة عشرة من هذا النظام ، يحلل الأثر الفني والتشغيلي للتدبير بالنسبة لاتصالات ، لأية منشآت للقطاع الفضائي ، مستقلة عن قطاع اتصالات الفضائي ، بما فيها الأثر على مخططات ترددات ومواضع اتصالات وتقديم تقرير بذلك الى مجلس المحافظين .
- (ف) تزويد الأمين العام بالمعلومات الضرورية للقيام بمتوليته تجاه مجلس المحافظين بناء على الفقرة ٢٤ من الملحق (أ) لهذا الاتفاق .
- (ص) تقديم توصيات تتعلق بحيازة والاطلاع ، وتوزيع وحماية حقوق الاختراعات والمعلومات الفنية طبقاً للمادة ١٧ من اتفاق التشغيل .
- (ق) بناء على قرارات مجلس المحافظين ، يتخذ الاجراءات الضرورية لتيح للموقعين وغيرهم حقوق اتصالات في الاختراعات والمعلومات الفنية طبقاً للمادة ١٧ من اتفاق التشغيل ، والدخول في اتفاقات منح الرخص الرسمية ، نيابة عن اتصالات .

## الملحق (ج)

أحكام بشأن الاجراءات المتعلقة بتسوية الخلافات المشار اليها  
في المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق والمادة ٢٠  
من اتفاق التشغيل

## ( المادة ١ )

ان المنازعين في اجراءات التحكيم المؤسمة طبقا لهذا الملحق هم فقط  
تلك المشار اليهم في المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق ، والمادة ٢٠  
من اتفاق التشغيل ، وملحقه .

## ( المادة ٢ )

يكون لهيئة التحكيم المشكلة على نحو شرعي طبقا لأحكام هذا الملحق  
من ثلاثة أعضاء الأهلية لاصدار قرار في أي خلاف داخل ضمن  
ملاحظتها بناء على المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق ، والمادة ٢٠ من  
اتفاق التشغيل ، وملحقه .

## ( المادة ٣ )

(أ) قبل تاريخ افتتاح الاجتماع العادي الأول وكل اجتماع عادي تال  
لجمعية الأطراف بما لا يتجاوز ستين يوما ، يجوز لكل طرف  
أن يقدم للجهاز التنفيذي أسماء خبيرين قانونيين على الأكثر ،  
يكونان مستعدان طوال المدة من انتهاء مثل ذلك الاجتماع حتى  
انتهاء الاجتماع العادي التالي لجمعية الأطراف للعمل كرؤساء  
أو أعضاء بالمحاكم المشكلة طبقا لهذا الملحق . ومن هؤلاء  
المرشحين يمد الجهاز التنفيذي قائمة بجميع الأشخاص المرشحين  
على هذا النحو ، ويرفق بهذه القائمة أية بيانات متعلقة بتراجم  
حياتهم يقدمها الطرف الذي رشحهم ، ويوزع الجهاز التنفيذي  
هذه القائمة على جميع الأطراف فيما لا يتجاوز ثلاثين يوما قبل  
تاريخ افتتاح الاجتماع الذي نحن بصدده . وإذا حدث لأي  
سبب أن أصبح أحد المرشحين غير متيسر اختياره لهيئة  
المستشارين خلال السنين يوما قبل تاريخ افتتاح اجتماع جمعية  
الأطراف ، يجوز للطرف المرشح أن يستبدل به اسم خبير قانوني  
آخر فيما لا يتجاوز أربعة عشر يوما قبل تاريخ افتتاح اجتماع  
جمعية الأطراف .

(ب) من بين القائمة المذكورة بالفقرة (أ) من هذه المادة ، تختار  
جمعية الأطراف أحد عشر شخصا ليكونوا أعضاء في هيئة  
المستشارين ، يختار من بينهم رؤساء المحاكم ، وتختار الجمعية

بديلا لكل عضو من هؤلاء الأعضاء . ويقوم الأعضاء والنواب  
بمهام مناصبهم للمدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة .  
وإذا أصبح غير متيسر لعضو أن يعمل بهيئة المستشارين ، يحل  
محلّه بديله .

(ج) بغية تعيين الرئيس ، تدعى هيئة المستشارين للانعقاد بواسطة  
الجهاز التنفيذي في أقرب وقت ممكن بعد اختيار الهيئة .  
والنصاب القانوني لاجتماع هيئة المستشارين مائة تسعة من  
الأحد عشر عضوا . وتعين الهيئة أحد أعضائها كرئيس لها  
بقرار يتخذ بالأصوات الايجابية لسة أعضاء على الأقل ،  
بالانتخاب بالتصويت السري لمرة واحدة أو أكثر من مرة اذا  
لزم الأمر ويباشر الرئيس المعين على هذا النحو أعباء وظيفته  
للمدة الباقية له بصفته عضوا بهيئة المستشارين . وتعتبر نفقات  
اجتماع هيئة المستشارين كنفقات ادارية لاتلتصت تنفيذًا للمادة  
٨ من اتفاق التشغيل .

(د) اذا أصبح عضو في هيئة المستشارين والبديل لهذا العضو غير  
متيسرين للعمل بها ، فإن جمعية الأطراف تملأ المحل الشاغر  
نتيجة لذلك ، من القائمة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه  
المادة . الا انه اذا لم تجتمع جمعية الأطراف في خلال التسعين  
يوما التالية لحدوث شغور الوظائف ، يقوم مجلس المحافظين  
بمليها بالاختيار من القائمة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه  
المادة ، بواقع صوت واحد لكل محافظ . ويشغل الشخص  
المختار - بدلا من عضو أو بديل لم تنته مدة تفويضه - المنصب  
لباقى مدة سلفه . ويملاأ المحل الشاغر في منصب رئيس هيئة  
المستشارين بمعرفة الهيئة بتعيين واحد من أعضائها طبقا للاجراء  
المقرر في الفقرة (ج) من هذه المادة .

(هـ) على جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين عند اختيار أعضاء  
هيئة المستشارين أو النواب طبقا للفقرة (ب) أو (د) من هذه  
المادة السعي لضمان أن يكون تأليف الهيئة قادرا في كل وقت  
أن يصفى تمثيلا جغرافيا واقيا بالمراد وأن يظهر كذلك الأنظمة  
القانونية الاساسية كما هي ممثلة بين الأطراف .

(و) عندما تنتهي مدة خدمة أي عضو أو بديل بهيئة المستشارين وهو  
قائم بالعمل في هيئة تحكيم ، فانه يواصل العمل حتى ختام أي  
دعوى تحكيمية منظورة أمام هذه المحكمة .



الوثيقة المقررة بالفقرة (أ) من المادة ٤ من هذا الملحق ، ويجوز للمدعى عليهم ، مشتركين أو فرادى ، تزويد كل منازع والجهاز التنفيذي في خلال هذه المدة ، بوثيقة تبين اجاباتهم على الوثيقة المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة ٤ من هذا الملحق ، وتتضمن أية دعاوى فرعية ناشئة عن الأمر موضوع الخلاف . ويقوم الجهاز التنفيذي على الفور بتزويد رئيس هيئة المستشارين بنسخة من هذه الوثيقة .

(ب) في حالة تخلف جانب المدعى عليهم عن اجراء هذا التعين في خلال المدة المقررة ، يقوم رئيس هيئة المستشارين بالتعيين من بين الخبراء الذين قدمت أسماؤهم للجهاز التنفيذي بنسأ على الفقرة (أ) من المادة ٣ من هذا الملحق .

(ج) في خلال ثلاثين يوما بعد تعيين عضوى المحكمة ، يقوم المصوان بالاتفاق على شخص ثالث يختار من هيئة المستشارين المشكلة طبقا للمادة ٣ من هذا الملحق ، للعمل رئيسا للمحكمة . وفي حالة القصور عن الوصول الى اتفاق خلال هذه المدة الزمنية يجوز لأى عضو من العضوين المعينين اعلام رئيس هيئة المستشارين ، الذى يقوم خلال عشرة أيام بتعين عضو من أعضاء الهيئة غير شخصه ، للعمل رئيسا للمحكمة .

#### ( المادة ٦ )

(أ) اذا شغل منصب فى المحكمة لأسباب يقرر الرئيس وباقى أعضاء المحكمة أنها خارج ارادة المنازعين ، أو تسجم مع حسن سير اجراءات التحكيم ، يملأ المحل الشاغر طبقا للأحكام التالية :

١ - اذا حدث شغور المحل نتيجة لانسحاب عضو معين من جانب فى الخلاف ، يقوم ذلك الجانب باختيار بديل خلال عشرة أيام بعد حدوث الشغور .

٢ - اذا حدث شغور المحل نتيجة لانسحاب رئيس المحكمة أو عضو آخر بها معين بواسطة الرئيس ، يتم اختيار بديل من هيئة المستشارين بالطريقة المقررة فى الفقرة (ج) أو (ب) على التوالى من المادة ٥ من هذا الملحق .

(ب) اذا حدث شغور محل فى المحكمة لأى سبب غير ما ذكر فى الفقرة (أ) من هذه المادة ، أو اذا لم يملأ المحل الشاغر ، الذى حدث بناء على تلك الفقرة ، يكون لباقى المحكمة السلطة لمواصلة الاجراءات واصدار القرار الختامى للمحكمة ، بناء على طلب جانب واحد ، بالرغم من أحكام المادة ٢ من هذا الملحق .

(ز) اذا نشأ خلاف قانونى بين المنازعين المذكورين فى المادة ١ من هذا الملحق خلال المدة بين تاريخ سريان معمول هذا الاتفاق وتشكيل أول هيئة للمستشارين والنواب بناء على أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة فإن هيئة المستشارين كما هى مشكلة طبقا للفقرة (ب) من المادة ٣ من الاتفاق التكميل بشأن التحكيم المؤرخ ٤ يونيه ١٩٦٥ ، تكون هى الهيئة التى يرجع إليها بشأن نسوية ذلك الخلاف ، وتعمل طبقا لأحكام هذا الملحق تنفيذاً للمادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق ، والمادة ٢٠ من اتفاق التشغيل وبلججه .

#### ( المادة ٤ )

(أ) على أى مدع يرغب فى تقديم خلاف قانونى الى التحكيم ان يزود كل مدعى عليه والجهاز التنفيذي بوثيقة تحوى على :

١ - عرض للقضية يصور الخلاف المقدم للتحكيم تصويراً كاملاً والأسباب التى تستدعى اشتراك كل مدعى عليه فى التحكيم ، والحل المطلوب .

٢ - بيان يوضح سبب اعتبار الأمر موضوع الخلاف من اختصاص محكمة تشكل طبقاً لهذا الملحق وسبب امكان تسليم هذه المحكمة بالحل المطلوب اذا تبين لها انه من حق المدعى .

٣ - بيان يشرح سبب عدم امكان المدعى تحقيق نسوية للخلاف فى خلال مدة معقولة بالتفاوض أو بوسيلة أخرى دون التحكيم .

٤ - دليل على الاتفاق ، فى حالة أى خلاف يشترط فيه موافقة المنازعين للدخول الى التحكيم طبقاً لهذا الملحق ، بنسأ على المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق أو المادة ٢٠ من اتفاق التشغيل .

٥ - اسم الشخص الذى يعينه المدعى للعمل كمضمو بالمحكمة .

(ب) يقوم الجهاز التنفيذي على الفور بتوزيع نسخة من الوثيقة المقدمة بناء على الفقرة (أ) من هذه المادة على كل طرف وكل موقع وعلى رئيس هيئة المستشارين .

#### ( المادة ٥ )

(أ) يعين جانب المدعى عليهم شخصاً للعمل كمضمو بالمحكمة فى خلال ستين يوماً من تاريخ استلام جميع المدعى عليهم نسخ

٢٨

(ي) تقدم قرارات المحكمة مكتوبة ومؤيدة برأى مكتوب ، ويجب أن يؤيد أحكامها وقراراتها اثنان على الأقل من الأعضاء . ويجوز للمضو الذي يخرج عن القرار أن يقدم رأيا منفصلا مكتوبا .

(ك) ترسل المحكمة قرارها الى الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتوزيعه على جميع الأطراف والمؤمنين .

(ل) يجوز للمحكمة أن تضع نظاما داخليا اضافيا ، يتسق مع الأنظمة الداخلية المقررة بهذا الملحق ، ويكون ضروريا لنظر الدعوى .

## ( المادة ٨ )

إذا تخلف جانب عن تقديم مذكراته ، يجوز للطرف الآخر أن يطلب من المحكمة اتخاذ قرار لصالحه . وعلى المحكمة قبل اصدار قرارها أن تقتنع بالاختصاص وأن القضية لها ما يبررها من ناحية الوقائع وناحية القانون .

## ( المادة ٩ )

(أ) لأي طرف يكون الموقع الذي عينه ، منازعا في قضية ، الحق في التدخل وأن يصبح منازعا اضافيا في القضية ، ويكون التدخل بتقديم بلاغ مكتوب الى المحكمة والى المنازعين الآخرين .

(ب) يجوز لأي طرف آخر أو أي موقع أو اتصالات اذا رأت أن لها مصلحة أساسية في القرار في القضية أن تلتزم من المحكمة التصريح بالتدخل وأن تصبح منازعا اضافيا في القضية . وإذا فصلت المحكمة بأن للمتضمن مصلحة أساسية في القرار في القضية ، فلها أن تجيب الالتماس .

## ( المادة ١٠ )

يجوز للمحكمة أن تعين خيرا ، اذا رأت ذلك ضروريا لمآولتها ، اما بناء على طلب أحد المنازعين أو بناء على مبادرة منها نفسها .

## ( المادة ١١ )

على كل طرف وكل موقع واتصالات أن تؤمن جميع المعلومات التي تملكها المحكمة ، اما بناء على طلب أحد المنازعين أو بناء على مبادرة منها نفسها ، وتكون لازمة لمعالجة الخلاف والفصل فيه .

## ( المادة ٧ )

(أ) تحدد المحكمة تاريخ ومكان جلساتها .

(ب) تجرى المداولات في جلسات خاصة ، وكل المستندات المقدمة للمحكمة تكون سرية ، فيما عدا ان لاتتلسات حق الحضور ولها حق الاطلاع على المستندات المقدمة ، وكذلك الأطراف الذين يكون موقوفهم المعينون ، منازعين في الدعوى ، والمؤمنين الذين عينهم أطراف منازعون في الدعوى .

(ج) في حالة الخلاف على أهلية المحكمة ، فليها أن تنظر في هذه المسألة أولا وعليها ان تصدر قرارها بأقرب وقت ممكن .

(د) يدون سير المداولات خطيا ولكل جانب الحق في تقديم أدلة كتابية تدعيها لادعاءاته فيما يتعلق بالوقائع والقانون ، غير أنه يجوز التصريح بالناقشة والشهود شفهيا اذا ارتأت المحكمة ذلك ملائما .

(هـ) تبدأ المداولات بتقديم مذكرة المدعى مشتملة على بيئتها ، والوقائع المتصلة بها مدعمة بالدليل ومبادئ القانون المتد إليها . وتلى مذكرة المدعى المذكرة المضادة للمدعى عليه . ويجوز للمدعى أن يقدم ردا على المذكرة المضادة للمدعى عليه ، ولا تقدم دفعوع اضافية الا اذا قررت المحكمة أنها ضرورية .

(و) يجوز للمحكمة أن تستمع وتفضل في الادعاءات الفرعية الناشئة مباشرة عن الأمر موضوع الخلاف ، شريطة أن تكون الادعاءات الفرعية في نطاق اختصاصها كما هو محدد في المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق والمادة ٢٠ من اتفاق التسهيل وملحقه .

(ز) اذا توصل المنازعون الى اتفاق أثناء نظر الدعوى ، يسجل الاتفاق في صيغة قرار للمحكمة يصدر بموافقة المنازعين .

(ح) يجوز للمحكمة اثناء المداولات في أي وقت أثناء نظر الدعوى ، اذا قضت بأن الخلاف يخرج عن اختصاصها كما هو محدد في المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق والمادة ٢٠ من اتفاق التسهيل وملحقه .

(ط) تكون مداولات المحكمة سرية .

( المادة ١٢ )

يجوز للمحكمة في غضون درسا للفتية ، الى حين القرار النهائي ، أن تبتن أى اجراءات وقتية ترى أنها تحفظ الحقوق الخاصة بالمتازعين .

( المادة ١٣ )

( أ ) يجب أن يكون قرار المحكمة مؤسسا على :

١ - هذا الاتفاق واتفاق التشغيل .

و

٢ - مبادئ القانون المقبولة بصفة عامة .

( ب ) يكون قرار المحكمة ، بما فيه أى قرار يتفق عليه المتازعون بناء على الفقرة ( ز ) من المادة ٧ من هذا الملحق ، ملزما لجميع المتازعين ويجب عليهم تنفيذه باخلاص . وفى أية قضية تكون امتلسات منازعا فيها ، وتقرر المحكمة أن قرارا لأحد أجهزتها لاغ ، لكونه غير مرخص به بواسطة هذا الاتفاق واتفاق التشغيل ، أو غير متمس بها ، فإن قرار المحكمة يكون ملزما لجميع الأطراف والموقنين .

( ج ) فى حالة الخلاف حول مدلول أو هدف قرار المحكمة ، فإنها تقوم بتفسيره بناء على طلب أى منازع .

( المادة ١٤ )

مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك نظرا للظروف الخاصة بالقضية ، يتحمل كل جانب بحصص متساوية نفقات المحكمة ، بما فيها مكافأة أعضائها وحيث تكون امتلسات منازعا ، فإن نفقاتها المرتبطة بالتحكيم ، تمبر نفقة ادارة لاتلسات ، لتنفيذ المادة ٨ من اتفاق التشغيل .

الملحق ( د )

أحكام انتقالية

١ - استمرار أنشطة امتلسات :

أى قرار للجنة المؤقتة للأقمار الصناعية للمواصلات ، اتخذ بناء على الاتفاق المؤقت أو الاتفاق الخاص ، ويكون نافذ المفعول عند انتهاء تلك الاتفاقات يظل ساريا ونافذ المفعول تماما ، مالم وحتى يمدل أو يلغى بأحكام هذا الاتفاق أو اتفاق التشغيل أو تنفيذها .

٢ - الإدارة :

خلال المدة التالية مباشرة لسريان مفعول هذا الاتفاق ، تواصل شركة الأقمار الصناعية للمواصلات العمل كمدير لتصميم وتنفيذ وبناء وانشاء وتشغيل وصيانة قطاع امتلسات الفضائي بناء على نفس أوضاع وشروط الخدمة التى كانت قابلة للتطبيق على دورها كمدير بناء على الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص . وتلتزم فى أداء أعمالها بجميع الأحكام ذات الصلة ، فى هذا الاتفاق واتفاق التشغيل وتخضع على وجه التخصيص للسياسات العامة والقرارات النوعية لمجلس المحافظين ، حتى :

١ - يقرر مجلس المحافظين أن الجهاز التنفيذى مستمد أن يأخذ على عاتقه مسؤولية أداء جميع أو بعض أعمال الجهاز التنفيذى بناء على المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق ، وعندئذ تسمى شركة الأقمار الصناعية للمواصلات من مسؤوليتها عن أداء كل عمل يأخذه الجهاز التنفيذى على عاتقه .

٢ - نفاذ مفعول عقد الخدمات الإدارية المشار إليه فى الفقرة الفرعية ( أ ) ( ٢ ) من المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق وعندئذ يتم نفاذ مفعول أحكام هذه الفقرة فيما يتعلق بتلك الأعمال فى نطاق هدف ذلك العقد .

٣ - التمثيل الاقليمي :

خلال المدة بين سريان مفعول هذا الاتفاق وتاريخ تولى الأمين العام منصبه ، فإن الحق التمشى مع الفقرة ( ج ) من المادة التاسعة من هذا الاتفاق ، لأى مجموعة موقعين تطلب التمثيل بمجلس المحافظين بناء على الفقرة الفرعية ( أ ) ( ٣ ) من المادة التاسعة من هذا الاتفاق يصبح نافذ المفعول عند تلقي شركة الأقمار الصناعية للمواصلات طلبا مكتوبا من مثل هذه المجموعة .

٤ - المزايا والحصانات :

يمنح أطراف هذا الاتفاق الذين كانوا أطرافا فى الاتفاق المؤقت ، للأجهزة المتأطرة وأشخاص الخلف ، حتى أوقات سريان مفعول اتفاق المركز الرئيسى والبروتوكول حسبما يكون الحال ، كما هو منصوص عليه فى المادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق ، تلك المزايا والاعفاءات والحصانات التى كان هؤلاء الأطراف يمنحونها قبل سريان مفعول هذا الاتفاق مباشرة للمؤسسة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وللموقنين على الاتفاق الخاص ولجنة المؤقتة للأقمار الصناعية للمواصلات والممثلين بها .

التي يمتلكها الموقعون على الاتفاق الخاص بحصص غير مقسمة بناء على الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص ، تكون ملكا لاتلسات ابتداء من ذلك التاريخ .

٢ - جميع الالتزامات والمسئوليات القانونية التي تمهد بها أو تعرض لها جماعيا الموقعون على الاتفاق الخاص أو من ينوب عنهم ، تنفيذاً لأحكام الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص ، المعلقة حتى ذلك التاريخ أو التي تنشأ عن أعمال أو اهمال للواجب قبل ذلك التاريخ تصبح التزامات اتلسات ومسئولياتها القانونية . الا أن هذه الفقرة الفرعية لا تسرى بالنسبة لأي التزامات أو مسئوليات قانونية ناشئة عن أعمال أو قرارات تتخذ بعد عرض الاتفاق للتوقيع ، والتي ليس في وسع مجلس المحافظين اتخاذها بعد سريان مفعول الاتفاق ، دون تفويض سابق من جمعية الأطراف ، بناء على الفقرة ( و ) من المادة الثالثة من الاتفاق .

(ب) تكون اتلسات مالكة لقطاع اتلسات الفضائي وجميع المنلكات الأخرى التي تحوزها اتلسات .

(ج) تكون الفائدة المالية في اتلسات لكل موقع مساوية للمبلغ الناتج عن تطبيق حصة استثماره على التقييم المتجزئ بناء على المادة ٧ من اتفاق التشغيل هذا .

#### ( المادة ٤ )

##### المساهمات المالية

( أ ) يساهم كل موقع في متطلبات رأس مال اتلسات ، كما يحددها مجلس المحافظين طبقاً لأحكام الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، بالنسبة الى حصته الاستثمارية المحددة بناء على المادة ٦ من اتفاق التشغيل هذا ويقضى عائداً لرأس المال ومقابلاً لاستعماله طبقاً لأحكام المادة ٨ من اتفاق التشغيل هذا .

(ب) تشمل متطلبات رأس المال على كل الكلفة المباشرة وغير المباشرة ، لتصميم وتنفيذ وبناء وإنشاء قطاع اتلسات الفضائي ولكل منلكات اتلسات ، وكذلك متطلبات مساهمات الموقعين بناء على الفقرة ( و ) من المادة ٨ والفقرة (ب) من المادة ١٨ من اتفاق التشغيل هذا . ويحدد مجلس المحافظين متطلبات اتلسات المالية التي تنطوي من مساهمات الموقعين في رأس المال :

#### اتفاق التشغيل

الخاص بالهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، اتلسات ،

#### مقدمة

ان الموقعين على اتفاق التشغيل هذا :

أخذين بعين الاعتبار أن الدول الأطراف في الاتفاق الخاص بالهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، اتلسات ، قد عهدت فيه أن توقع أو تعين هيئة اتصالات سلكية ولاسلكية للتوقيع على اتفاق التشغيل هذا .

قد اتفقوا على ما يلي :

#### ( المادة ١ )

##### تعريف

( أ ) لأغراض اتفاق التشغيل هذا :

١ - « الاتفاق » يعنى الاتفاق الخاص بالهيئة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، اتلسات ، .

٢ - « استهلاك الدين » يتضمن نقص القيمة نتيجة للبي أو الاستعمال .

٣ - « الأصول » تتضمن كل عنصر من أي نوع ، يمكن أن يقع عليه حق الملكية وكذلك الحقوق التعاقدية .

(ب) تطبق التعريف في المادة الأولى من الاتفاق على اتفاق التشغيل هذا .

#### ( المادة ٢ )

##### حقوق والتزامات الموقعين

يحصل كل موقع على الحقوق الممنوحة للموقعين بموجب الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ويتمهد بالقيام بالالتزامات التي تفرضها عليه تلك الاتفاقات .

#### ( المادة ٣ )

##### نقل الحقوق والالتزامات

( أ ) اعتباراً من تاريخ سريان مفعول الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، وخضوعاً للشروط الأساسية للمادة ١٩ من اتفاق التشغيل هذا :

١ - جميع المنلكات والحقوق التعاقدية وجميع الحقوق الأخرى ، بما فيها الحقوق في القطاع الفضائي والحقوق إليه

(ب) بالنسبة للفرض من الفقرة (أ) من هذه المادة ، فإن استعمال قطاع اتصالات الفضائي من قبل أحد الموقعين يقاس بقسمة أجور استعمال القطاع الفضائي التي يدفعها الموقع الى اتصالات على عدد الأيام التي دفعت أجورها خلال مدة السنة أشهر قبل تاريخ نفاذ تحديد حصص الاستثمار بناء على الفقرات الفرعية (ج) (١) و (٢) (ج) أو (٣) (ج) من هذه المادة . غير أنه إذا قل عدد أيام الاستعمال التي دفع الموقع أجورها خلال مدة السنة أشهر عن تسعين يوماً ، فإن هذه الأجور لا تدخل في الاعتبار في تحديد حصص الاستثمار .

(ج) يحدد نفاذ مفعول حصص الاستثمار اعتباراً من :

١ - تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا .

٢ - اليوم الأول من مارس من كل عام ، شريطة أنه إذا سري مفعول اتفاق التشغيل هذا قبل اليوم الأول من مارس التالي بأقل من ستة أشهر فلا يكون هناك تحديداً بمقتضى هذه الفقرة الفرعية لينفذ مفعوله في ذلك التاريخ .

٣ - تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا بالنسبة لموقع جديد .

٤ - تاريخ نفاذ مفعول انسحاب موقع من اتصالات .

٥ - تاريخ الطلب المقدم من موقع ما ، أصبحت أجور استماله لقطاع اتصالات الفضائي ، مستحقة الدفع ، لأول مرة ، للاستعمال بواسطة محطة الأرضية ، شريطة أن يقع تاريخ هذا الطلب خلال مدة لا تقل عن تسعين يوماً بعد تاريخ استحقاق دفع أجور استعمال القطاع الفضائي .

(د) ١ - إذا نتج عن تحديد حصص الاستثمار بناء على الفقرة (ج) من هذه المادة زيادة حصة أي موقع عن نصيبه أو حصة استثماره حسبما يكون الحال التي كان يملكها قبل هذا التحديد مباشرة ، يجوز له أن يطلب تخصيص حصة استثمار أدنى ، شريطة ألا تقل عن نصيبه النهائي الذي كان يملكه بناء على الاتفاق الخاص أو ألا تقل عن حصة استثماره التي كان يملكها قبل التحديد مباشرة ، حسبما تكون الحال . وتودع مثل هذه الطلبات لدى اتصالات وتحدد بها حصة الاستثمار المخفضة المطلوبة . وتقوم اتصالات بإبلاغ هذه الطلبات على الفور الى جميع الموقعين . وتلبي هذه الطلبات الى الحد الذي يقله موقعون آخرون لزيادة حصص استثمارهم .

(ج) يدفع كل موقع ، باعتباره مستملاً لقطاع اتصالات الفضائي ، وكذلك جميع المستعملين الآخرين أجور الاستعمال الموافقة ، المحددة طبقاً لأحكام المادة ٨ من اتفاق التشغيل هذا .

(د) يحدد مجلس المحافظين برنامجاً محدد المواعيد للدفع المطلوب بناء على اتفاق التشغيل هذا وتضاف فائدة بسعر يحدده مجلس المحافظين الى أي مبلغ لا يدفع بعد التاريخ المقرر للدفع .

( المادة ٥ )

الحد الأعلى لرأس المال

(أ) ان مجموع صافي مساهمات الموقعين في رأس المال وتمهيدات رأس المال التعاقدية المعلقة لاتصالات يخضع لحد أعلى ، ويتكون هذا المجموع من مساهمات رأس المال التجميعية التي يدفعها الموقعون على الاتفاق الخاص ، بناء على المواد ٣ و ٤ من اتفاق التشغيل هذا مطروحا منها رأس المال التجميعي المرود اليهم بناء على الاتفاق الخاص واتفاق التشغيل هذا ، مضافا إليها المبلغ المعلق من تمهيدات اتصالات التعاقدية في رأس المال .

(ب) يكون الحد الأعلى المشار إليه في الفقرة (أ) ان هذه المادة ٥٥٠ مليون دولار أمريكي أو المبلغ الذي يرخص به بناء على الفقرة (ج) أو (د) من هذه المادة .

(ج) يجوز لمجلس المحافظين أن يوصي هيئة الموقعين بزيادة الحد الأعلى النافذ بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة . وعلى هيئة الموقعين درس مثل هذه التوصية ، وتصبح زيادة الحد الأعلى نافذة عند موافقة هيئة الموقعين .

(د) مع ذلك ، يجوز لمجلس المحافظين أن يزيد الحد الأعلى بمقدار عشرة في المائة فوق حد ال ٥٥٠ مليون دولار أمريكي أو الحدود الأعلى التي قد توافق عليها هيئة الموقعين بناء على الفقرة (ج) من هذه المادة .

( المادة ٦ )

حصص الاستثمار

(أ) ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه المادة ، يكون لكل موقع حصة استثمار تعادل نسبه التوية من الاستعمال الكلي لقطاع اتصالات الفضائي بمعرفة جميع الموقعين .

(و) الى القدر الذي يحدد لحصة استثمار بناء على الفقرة الفرعية (ج) (٣) أو (ج) (٤) أو الفقرة (ح) من هذه المادة ، والى القدر الذي يحتمه انسحاب موقع ما ، تتم تسوية حصص استثمار جميع الموقعين الآخرين ، بالنسبة التي كانت قائمة بين حصص استثمارهم التي كانوا يملكونها قبل هذه التسوية . وعند انسحاب موقع ما ، فإن حصص الاستثمار التي تبلغ ٠.٥ ر. في المائة المحددة طبقاً لأحكام الفقرة (ح) من هذه المادة لا تخضع للزيادة .

(ز) تقوم اتلسات بتزويد جميع الموقعين على الفور ، بلاغات نتائج كل تحديد لحصص الاستثمار ، وتاريخ نفاذ مفعول كل تحديد .

(ح) رغمًا عن أي حكم من أحكام هذه المادة ، لا يجوز ان تقل حصة استثمار أي موقع عن ٠.٥ ر. في المائة من حصص الاستثمار الكلية .

#### ( المادة ٧ )

#### التسويات المالية بين الموقعين

(أ) عند سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ، وعند كل تحديد لحصص الاستثمار بعد ذلك ، تجري التسويات المالية بين الموقعين عن طريق اتلسات ، على أساس تقييم بناء على الفقرة (ب) من هذه المادة . وتحدد مبالغ هذه التسويات المالية بالنسبة لكل موقع بتطبيق ما يلي على هذا التقييم :

١ - عند سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ، الفرق ، ان وجد ، بين النصيب النهائي لكل موقع ، الذي كان يملكه بناء على الاتفاق الخاص ، وحصة استثماره الابتدائية المحددة بناء على المادة ٦ من اتفاق التشغيل هذا .

٢ - عند كل تحديد تال لحصص الاستثمار ، الفرق ، ان وجد ، بين حصة الاستثمار الجديدة لكل موقع وحصة استثماره قبل هذا التحديد .

(ب) ينفذ التقييم المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على النحو التالي :

١ - يطرح من الكلفة الأصلية لجميع الأصول كما هي

٢ - يجوز لأي موقع ابلاغ اتلسات عن استعداده لقبول زيادة في حصة استثماره بنية التوفيق بين طلبات تخفيض حصص الاستثمار المقدمة بناء على الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، مع ذكر حدود الزيادة . وفي نطاق هذه الحدود ، فإن المبلغ الاجمالي لتخفيض حصص الاستثمار المطلوب بناء على الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة يوزع بين الموقعين الذين قبلوا حصص استثمار أعلى ، بناء على هذه الفقرة الفرعية بنسبة حصص الاستثمار التي كانوا يملكونها قبل التسوية المطلوب تطبيقها مباشرة .

٣ - اذا لم يمكن توزيع التخفيضات المطلوبة بناء على الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة توزيعاً كلياً بين الموقعين الذين قبلوا حصص استثمار أعلى بناء على الفقرة الفرعية (٢) من هذه الفقرة فإن المبلغ الكلي للزيادات المقبولة يوزع حتى الحدود المينة من قبل كل موقع وافق على حصة استثمار أعلى بناء على هذه الفقرة ، كتخفيضات لأولئك الموقعين الذين طلبوا حصص استثمار أدنى بناء على الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، بنسبة التخفيضات التي طلبوها بموجب الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة .

٤ - أي موقع يطلب حصة استثمار أدنى أو قبل حصة استثمار أعلى بناء على هذه الفقرة ، يعتبر قد قبل التخفيض أو الزيادة في حصة استثماره كما تجدد بناء على هذه الفقرة ، حتى التحديد التالي لحصص الاستثمار بناء على الفقرة الفرعية (ج) (٧) من هذه المادة .

٥ - يضع مجلس المحافظين الاجراءات الملائمة بالنسبة للإبلاغ عن طلبات الموقعين لحصص استثمار أدنى التي تقدم بناء على الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة ، والإبلاغ من قبل الموقعين الذين على استعداد لقبول زيادات في حصص استثمارهم بناء على الفقرة الفرعية (٢) من هذه الفقرة .

(هـ) بالنسبة لأغراض تأليف مجلس المحافظين وحساب قوة التصويت للمحافظين ، فإن حصص الاستثمار المحددة بناء على الفقرة الفرعية (ج) (٧) من هذه المادة تكون نافذة المفعول من اليوم الأول للاجتماع العادي لهيئة الموقعين التالي لهذا التحديد .

التاريخ ، باستثناء ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة بناء على الفقرة الفرعية (أ) (١) من هذه المادة ، فضاف الفائدة من تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ويكون سعر الفائدة المتعار إليها في هذه الفقرة مساويا لسعر الفائدة الذي يحدده مجلس المحافظين بناء على الفقرة (د) من المادة ٤ من اتفاق التشغيل هذا .

#### ( المادة ٨ )

#### أجور الاستعمال والدخل

( أ ) يحدد مجلس المحافظين وحدات القياس لاستعمال قطاع اتصالات الفضائي المتعلقة بأنواع الاستعمال المختلفة . ويقرر أجور استعمال قطاع اتصالات الفضائي ، مهتديا بالفوائد العامة التي قد تضمنها هيئة الموقعين بناء على المادة الثامنة من الاتفاق . والهدف من هذه الأجور تغطية تكاليف اتصالات التشغيل والصيانة والإدارة ، وتأمين اعتمادات التشغيل وفقا لما قد يقرر مجلس المحافظين ضرورته ، واستهلاك مستمرات الموقعين في اتصالات ومقابل استخدام رأس مالهم .

( ب ) بنية الانتفاع بالسعة المتاحة لأغراض خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتخصصة ، بناء على الفقرة (د) من المادة الثامنة من الاتفاق ، يقرر مجلس المحافظين الأجرة التي تدفع لاستعمال هذه الخدمات . وعليه عندما يفعل ذلك أن يستجيب لأحكام الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، وعلى وجه التخصيص الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، وأن يأخذ في الاعتبار التكاليف المرتبطة بتأمين خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتخصصة وكذلك جزءا كبيرا من تكاليف اتصالات العامة والإدارية . وفي حالة الأقسار الصناعية المستقلة أو المنشآت المصاحبة لها التي تمولها اتصالات بناء على الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من الاتفاق ، يقرر مجلس المحافظين الأجور التي يجب أن تدفع لاستعمال هذه الخدمات . وعندما يفعل ذلك ، عليه أن يستجيب لأحكام الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، وعلى وجه التخصيص الفقرة ( أ ) من هذه المادة حتى يمكن تغطية التكاليف الناتجة مباشرة عن تصميم وتنفيذ وبناء وتأمين هذه الأقسار الصناعية المستقلة ومنشأتها المصاحبة تغطية تامة وكذلك جزءا كبيرا من تكاليف اتصالات العامة والإدارية .

( ج ) عند تحديد سعر مقابل استخدام رأس مال الموقعين ، يراعى مجلس المحافظين تضمن مخصص للاختطار المرتبطة بالاستثمار

مسجلة في حسابات اتصالات في تاريخ التسوية ، بما فيها أي عائدات أو أي نفقات حولت إلى رأس المال ، مجموع ما يلي :

( أ ) الاستهلاك المتجمع كما هو مسجل في حسابات اتصالات في تاريخ لتسوية .

و

( ب ) القروض والحسابات الأخرى المستحقة على اتصالات في تاريخ التسوية .

٢ - تضبط النتائج التي يحصل عليها بناء على الفقرة الفرعية

( ١ ) من هذه الفقرة بما يلي :

( أ ) بالنسبة للتسويات المالية عند سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ، يضاف أو يطرح مبلغ يمثل أي نقص أو زيادة على التوالي ، في مدفوعات اتصالات في مقابل استخدام رأس المال المتعلق بالمبلغ المتجمع المستحق بناء على الاتفاق الخاص ، بالسعر أو أسعار مقابل استخدام رأس المال الجاري خلال المدة التي كانت تطبق فيها الأسعار المبنية ، كما قررتها اللجنة المؤقتة للأقسار الصناعية للمواصلات بناء على المادة ٩ من الاتفاق الخاص ، وتقييم المبلغ الذي يمثل أي نقص أو زيادة في المدفوعات بحسب المقابل المستحق على أساس شهري ويرجع إلى المبلغ الصافي للعناصر المحددة في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة .

( ب ) بالنسبة لكل تسوية مالية تالية ، يضاف أو يطرح مبلغ اضافي يمثل أي نقص أو زيادة ، على التوالي ، في مدفوعات اتصالات في مقابل استخدام رأس المال من تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا حتى تاريخ تنفيذ التقييم ، بالنسبة إلى المبلغ المتجمع المستحق بناء على اتفاق التشغيل هذا ، بسعر أو أسعار مقابل استخدام رأس المال الجاري خلال المدد التي كانت تطبق فيها الأسعار المبنية ، كما قررها مجلس المحافظين بناء على المادة ٨ من اتفاق التشغيل هذا . وتقييم المبلغ الذي يمثل أي نقص أو زيادة في المدفوعات ، بحسب المقابل المستحق على أساس شهري ويرجع إلى صافي مبلغ العناصر المحددة في الفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة .

( ج ) يجب أن تسدد المدفوعات المستحقة على الموقعين ولهم بناء على أحكام هذه المادة في تاريخ يحدده مجلس المحافظين . وتضاف فائدة بسعر يحدده المجلس إلى أي مبلغ لا يدفع بعد هذا

الحد الأدنى وتخفض كذلك الى الحد الأدنى ، قيمة الاعتمادات التي تحتفظ بها اتلسات علاوة على اعتمادات التشغيل التي يقرر مجلس المحافظين ضرورتها .

(ب) يجب أن تكون جميع المدفوعات بين الموقعين واتلسات بموجب اتفاق التشغيل هذا ، بالدولار الأمريكي أو بعملة قابلة للتحويل الى الدولار الأمريكي .

#### ( المادة ١٠ )

##### السحب المكشوف والقروض

(أ) لفرض تغطية العجز المال الى حين الحصول على دخول كافية لاتلسات ، أو على مساهمات من الموقعين في رأس المال بموجب اتفاق التشغيل هذا ، يجوز لاتلسات ، أن تباشر نظام السحب على البنك بمبلغ أكبر من الرصيد ، بموافقة مجلس المحافظين .

(ب) في الظروف الاستثنائية ولغرض تمويل أي نشاط تمهد به اتلسات ، أو لمواجهة أي مسؤوليات تقع على عاتق اتلسات ، بموجب الفقرة (أ) أو (ب) أو (ج) من المادة الثالثة من الاتفاق أو بموجب اتفاق التشغيل هذا ، يجوز أن تعقد اتلسات قروضا بقرار من مجلس المحافظين . وتعتبر المبالغ الملتقة لهذه القروض بمثابة تمهيدات رأس مالية تماقدية ، بالنسبة للمادة ٥ من اتفاق التشغيل هذا . وطبقا للفقرة (أ) (١٤) من المادة العاشرة من الاتفاق ، يقوم مجلس المحافظين بتقديم تقرير تفصيلي الى هيئة الموقعين فيما يتعلق بأسباب اتخاذ قرار عقد القرض وأحكام وشروط عقد القرض .

#### ( المادة ١١ )

##### التكاليف المستبعدة

لا يشكل ما يلي جزءا من تكاليف اتلسات :

- ١ - ضرائب الدخل الذي يكتسبه أي موقع من الموقعين ، من اتلسات .
- ٢ - نفقات تصميم وتنفيذ أجهزة الاطلاق ومنشأتها باستثناء النفقات المترتبة على تكييف أجهزة الاطلاق ومنشأتها بالنسبة الى تصميم وتنفيذ وبناء واتشاء قطاع اتلسات الفضائي .

في اتلسات ، وآخذا في الاعتبار مثل هذا المخصص ، يقوم بتحديد السعر أقرب ما يمكن لقيمة النقد في الأسواق العالمية .

(د) يضع مجلس المحافظين أسسا لأي جزاءات ملائمة في حالات التخلف عن الايفاء بمدفوعات أجور الاستعمال لثلاثة أشهر أو أكثر .

(هـ) تستخدم الدخول التي تجنيها اتلسات ، الى الحد الذي تبيحه هذه الدخول ، بترتيب الأسيقية الآتي :

١ - مواجهة تكاليف التشغيل والصيانة والادارة .

٢ - تأمين اعتمادات التشغيل وفقا لما يقرر مجلس المحافظين ضرورته .

٣ - دفع مبالغ للموقعين تناسب مع حصة استثمار كل منهم على حدة ، تمثل عائدا لرأس المال بقيمة احتياطات الاستهلاك المقررة من قبل مجلس المحافظين والمسجلة في حسابات اتلسات .

٤ - دفع المبالغ المستحقة لأي موقع اسحب من اتلسات ، وذلك بناء على المادة ٢١ من اتفاق التشغيل هذا .

٥ - دفع الرصيد المتاح من أجل مقابل استخدام رأس المال ، للموقعين نسبة حصة استثمار كل منهم على حدة .

(و) اذا لم تكن الدخول التي تجنيها اتلسات غير كافية لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة . والتكاليف الادارية ، يجوز لمجلس المحافظين أن يقرر سد العجز باستخدام اعتمادات اتلسات للتشغيل ، أو بنظام السحب على البنك بمبلغ أكبر من رصيد الساحب ، أو بعقد قرض ، أو بالتماس مساهمة الموقعين في رأس المال بنسبة حصة استثمار كل منهم على حدة ، أو بأية مجموعة مؤلفة من هذه التدابير .

#### ( المادة ٩ )

##### نقل الاعتمادات

(أ) يجب أن تنظم تسوية الحسابات بين الموقعين واتلسات فيما يتعلق بالمعاملات المالية ، بناء على المواد ٤ و ٧ و ٨ من اتفاق التشغيل هذا ، بحيث تخفض نقل الاعتمادات بين الموقعين واتلسات الى



٣ - تكاليف ممثلي الأطراف والموقعين ، المترتبة على حضور اجتماعات جمعية الأطراف أو هيئة الموقعين أو مجلس المحافظين أو أية اجتماعات أخرى لانتلسات .

( المادة ١٢ )

تدقيق الحسابات

تدقق حسابات انتلسات سنويا بواسطة مراجعي حسابات مستقلين بينهم مجلس المحافظين ، ولكل موقع الحق في فحص حسابات انتلسات .

( المادة ١٣ )

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

بالإضافة الى التمسك بالأنظمة المعنية من أنظمة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، يجب أن تعطى انتلسات الاعتبار الوافي للتوصيات والاجراءات المعنية للجنة الدولية الاستشارية للبرق والهاتف واللجنة الدولية الاستشارية لللاسلكي والمجلس الدولي لتسجيل الترددات وذلك عند تصميم وتنفيذ وبناء وانشاء قطاع انتلسات الفضائي وفي الاجراءات المقررة لتنظيم تشغيله وتشغيل المحطات الأرضية .

( المادة ١٤ )

الموافقة على المحطات الأرضية

( أ ) يقدم أي طلب للموافقة لمحطة أرضية على استعمال قطاع انتلسات الفضائي الى انتلسات بواسطة الموقع المعين من قبل الطرف الذي تقع المحطة الأرضية على أرضه أو سقام عليها ، أو بواسطة هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية مرخصة قانونيا ، فيما يتعلق بمحطات أرضية تقع في أرض غير خاضعة لسلطة طرف ما .

( ب ) ان تخلف هيئة الموقعين عن وضع قواعد عامة ، بموجب الفقرة الفرعية ( ب ) ( ٥ ) من المادة الثامنة من الاتفاق أو تخلف مجلس المحافظين عن وضع معايير واجراءات ، بموجب الفقرة ( أ ) ( ١ ) من المادة العاشرة من الاتفاق ، للموافقة على المحطات الأرضية ، لا يوق مجلس المحافظين عن درس أو اتخاذ اجراء في أي طلب للموافقة لمحطة أرضية على استعمال قطاع انتلسات للفضائي .

( ج ) يكون كل موقع أو هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية ممن أشير اليهم في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، مسؤولا أمام انتلسات ، فيما يتعلق بالمحطات الأرضية التي قدم طلبا بشأنها ، عن تنفيذ هذه المحطات للقواعد والمعايير المحددة في وثيقة الموافقة الصادرة اليه من انتلسات ، الا في حالة تقديم طلب من موقع ، فمقد ذلك يأخذ الطرف الذي عينه على عاتقه هذه المسؤولية فيما يتعلق بجميع أو بعض المحطات الأرضية التي لا يمتلكها أو لا يقوم بتشغيلها هذا الموقع .

( المادة ١٥ )

توزيع سعة القطاع الفضائي الى حصص

( أ ) يقدم أي طلب لتوزيع حصص سعة القطاع الفضائي ، الى انتلسات بواسطة أي موقع ، أو بواسطة هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية مرخصة قانونيا ، في حالة عدم خضوع الأرض لسلطة طرف ما .

( ب ) طبقا للأحكام والشروط التي يضمها مجلس المحافظين بموجب المادة العاشرة من الاتفاق ، يكون توزيع حصص سعة قطاع انتلسات الفضائي ، الى أخذ الموقعين ، أو الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المرخصة قانونيا ، المقدمة للطلب ، في حالة عدم خضوع الأرض لسلطة طرف ما .

( ج ) يكون كل موقع أو هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية وزعت اليها حصص بموجب الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، مسؤولا عن تنفيذ جميع الأحكام والشروط المقررة من قبل انتلسات فيما يتعلق بهذا التوزيع للحصص ، الا في حالة تقديم طلب من موقع ، فمقد ذلك يأخذ الطرف الذي عينه على عاتقه هذه المسؤولية عن التوزيعات التي أجريت فيما يتعلق بجميع أو بعض المحطات الأرضية التي لا يمتلكها أو لا يقوم بتشغيلها هذا الموقع .

( المادة ١٦ )

الحيارة

( أ ) ترسي جميع العقود المتعلقة بحيارة السلع والخدمات اللازمة لانتلسات طبقا للمادة الثامنة من الاتفاق والمادة ١٧ من اتفاق

## ( المادة ١٧ )

## الاختراعات والمعلومات الفنية

( أ ) فيما يتعلق بأي عمل تؤديه اتلسات أو يؤدي نيابة عنها ، تحصل اتلسات على حقوق الاختراعات والمعلومات الفنية ، ولا شيء . سوى تلك الحقوق الضرورية للصالح المشترك لاتلسات والموقمين بصفتهم هذه . وفي حالة العمل الذي ينجز بموجب عقد ، فإن أي حق من هذه الحقوق تجرزه اتلسات يجب ألا يكون مقصورا عليها وحدها .

( ب ) بالنسبة لأغراض الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، يجب على اتلسات ، آخذة في الاعتبار مبادئها وأهدافها ، وحقوق والتزامات الأطراف والموقمين بموجب الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، والعرف الصناعي المقبول بصفة عامة ، أن تكفل لنفسها ، فيما يتعلق بأي عمل تؤديه أو يؤدي نيابة عنها ويتضمن عنصرا هاما للدراسة أو البحث أو التنفيذ :

- ١ - حق الاطلاع بدون مقابل على جميع الاختراعات والمعلومات الفنية الناتجة عن عمل تؤديه أو يؤدي نيابة عنها .
- ٢ - حق الاطلاع واطلاع الموقمين وغيرهم من الخاضعين لسلطة أي طرف ، وحق استخدام هذه الاختراعات والمعلومات الفنية والترخيص للموقمين وغيرهم من الخاضعين لسلطة أي طرف باستخدامها :

( أ ) بدون مقابل فيما يتعلق بقطاع اتلسات الفضائي وأي محطة أرضية تمثل بالاشتراك مع هذا القطاع .

( ب ) بأحكام وشروط عادلة ومعقولة ، بالنسبة لأي غرض آخر ، يتم الاتفاق عليها بين الموقمين أو غيرهم من الخاضعين لسلطة أي طرف وبين مالك أو متنيء هذه الاختراعات والمعلومات الفنية أو أية هيئة أو شخص آخر مفوض قانونيا وله حصة في ملكية هذه الاختراعات والمعلومات الفنية .

( ج ) في حالة العمل المنجز بموجب عقد ، فإن تنفيذ الفقرة ( ب ) من هذه المادة يكون على أساس احتجاز التماقدين بملكية حقوق الاختراعات والمعلومات الفنية الناتجة عن أعمالهم .

التشغيل هذا والاجراءات ، والأنظمة ، والأحكام والشروط المقررة من قبل مجلس المحافظين بموجب أحكام الاتفاق واتفاق التشغيل هذا . والخدمات التي تشير إليها هذه المادة هي تلك التي يؤمنها أشخاص لهم الصفة القانونية .

( ب ) يجب الحصول على موافقة مجلس المحافظين قبل :

- ١ - اصدار طلبات العروض أو المناقصة لتقديم عطاءات للمقود التي ينتظر أن تزيد قيمتها عن ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي .
- ٢ - ارساء أي عقد تزيد قيمته عن ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي .

( ج ) في أي ظرف من الظروف التالية ، يجوز لمجلس المحافظين أن يقرر حيازة السلع والخدمات على أساس غير أساس الاستجابة للمنافسات الدولية المفتوحة لتقديم العطاءات :

- ١ - إذا كانت القيمة التقديرية للمقود لاتجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي ، أو أي مبلغ أعلى وفقا لمسا تقررره هيئة الموقمين على ضوء مقترحات مجلس المحافظين .
- ٢ - عندما تكون الحيازة مطلوبة بصفة عاجلة ، لمواجهة موقف طارئ ، يؤثر في امكان استمرار تشغيل قطاع اتلسات الفضائي .
- ٣ - عندما تكون الحاجة ذات طبيعة تلج عليها الصفة الادارية وتلائم تماما مع الشراء المحل .

٤ - عندما يوجد مصدر واحد فقط للتوريد لمواصفات ضرورية لمواجهة احتياجات اتلسات أو عندما تكون مصادر التوريد محدودة جدا ، بحيث أنه لا يكون من المناسب عمليا أو لا يكون في أحسن مصالح اتلسات تحمل النفقات والوقت الضروريين للمنافسة الدولية المفتوحة ، شريطة اتاحة الفرصة لتقديم عروض على قدم المساواة في حالة وجود أكثر من مصدر واحد .

( د ) يجب أن تعس الاجراءات ، والأنظمة ، والأحكام والشروط المشار إليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة على تقديم معلومات كاملة وفي الوقت المناسب الى مجلس المحافظين . وبناء على طلب أي محافظ ، يجب أن يكون باستطاعة مجلس المحافظين الحصول على أي معلومات ضرورية بالنسبة لجميع المقود لتمكين ذلك المحافظ من القيام بمسؤولياته كمحافظ .

(ج) فيما يتعلق بالاختراعات والمعلومات التي أحرزت فيها حقوق بموجب الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص أو أحرزت بموجب الاتفاق واتفاق التشغيل هذا ، غير ما هو بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة ، فإن امتلاك بقدر ما تسمح لها حقوقها ، تستطيع عند الطلب :

١ - الاطلاع أو اطلاع أى موقع على الاختراعات والمعلومات الفنية ، بشرط رد أى مبالغ دفعتها أو تستحق على امتلاك فيما يتعلق بممارسة حق الاطلاع هذا .

٢ - تمكين أى موقع من حق الاطلاع أو اطلاع الآخرين الخاضعين لسلطة أى طرف وحق استخدام هذه الاختراعات والمعلومات الفنية وحق الترخيص للآخرين باستخدامها .

(أ) بدون مقابل فيما يتعلق بقطاع امتلاك الفضائي أو أى محطة أرضية تعمل بالاشتراك مع هذا القطاع .

(ب) بأحكام وشروط عادلة ومعقولة ، بالنسبة لأى غرض آخر ، يتم الاتفاق عليها بين الموقعين أو غيرهم من الخاضعين لسلطة أى طرف وبين امتلاك أو مالك أو متشبه هذه الاختراعات والمعلومات الفنية أو أية هيئة أو شخص آخر مفوض قانونياً وله حصة فى ملكية هذه الاختراعات والمعلومات الفنية ، وبشرط رد أى مبالغ دفعتها أو تستحق على امتلاك فيما يتعلق بممارسة هذه الحقوق .

(ط) بقدر ما تحوزه امتلاك بموجب الفقرة الفرعية (ب) (١) من هذه المادة ، من حق الاطلاع على الاختراعات والمعلومات الفنية ، عليها ابلاغ كل موقع يطلب ذلك عن تيسر هذه الاختراعات والمعلومات الفنية وصفاتها العامة .

ويقدر ما تحوزه امتلاك بموجب أحكام هذه المادة من حقوق إتاحة هذه الاختراعات والمعلومات الفنية للموقعين وغيرهم من الخاضعين لسلطة الأطراف ، عليها إتاحة هذه الحقوق عند الطلب ، لأى موقع أو من يبينه .

(ي) ان الاطلاع واستخدام جميع الاختراعات والمعلومات الفنية ، وأحكام وشروط الاطلاع والاستخدام التي تحوز فيها امتلاك أية حقوق يجب أن تكون بدون تمييز فيما يتعلق بجميع الموقعين ومن يبتونهم .

(د) تؤمن امتلاك لنفسها بأحكام وشروط عادلة ومعقولة ، حق الاطلاع واطلاع الموقعين وغيرهم من الخاضعين لسلطة أى طرف ، وحق استخدام والترخيص باستخدام وحق الترخيص للموقعين وغيرهم من الخاضعين لسلطة أى طرف باستخدام الاختراعات والمعلومات الفنية المستفاد بها مباشرة فى العمل المنفذ نيابة عنها دون أن يرد بالفقرة (ب) من هذه المادة ، الى الحد المخول للشخص الذى أدى هذا العمل بمنح ذلك الحق وإلى الحد الذى يكون معه ذلك الاطلاع والاستخدام ضروريا لممارسة الحقوق التى يحوزها بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة ممارسة فعالة .

(هـ) يجوز لمجلس المحافظين ، فى حالات فردية ، تبررها الظروف الاستثنائية ، الموافقة على الخروج عن المبادئ المقررة فى الفقرة الفرعية (ب) (٢) والفقرة (د) من هذه المادة عندما ينصح لمجلس المحافظين خلال سير المفاوضات ان عدم الخروج عن تلك المبادئ ، يكون ضارا بمصالح امتلاك ، وان التقييد بهذه المبادئ ، فى حالة الفقرة الفرعية (ب) (١) يكون متارضا مع التزامات تعاقدية سابقة أبرمها متعاقد متطلع للمستقبل مع طرف ثالث يحسن نية .

(و) يجوز لمجلس المحافظين أيضا ، فى حالات فردية ، تبررها الظروف الاستثنائية ، الموافقة على الخروج عن المبدأ المقرر فى الفقرة (ج) من هذه المادة عند استيفاء جميع الشروط التالية :

١ - أن ينصح لمجلس المحافظين أن عدم الخروج على المبدأ يكون ضارا بمصالح امتلاك .

٢ - عندما يقرر مجلس المحافظين وجوب أن يكون باستطاعة امتلاك ضمان حماية براءة الاختراع فى أى بلد .

٣ - الى الحد حيث يكون المتعاقد غير قادر أو غير راغب فى ضمان هذه الحماية على أساس وثنى .

(ز) عند الفصل فى الموافقة أو عدم الموافقة على الخروج عن المبدأ وبأى شكل يكون ذلك ، بموجب الفقرات (هـ) و (و) من هذه المادة ، يجب أن يدخل مجلس المحافظين فى الاعتبار مصالح امتلاك وجميع الموقعين والفوائد المالية التقديرية لامتلاك الناتجة عن مثل هذا الخروج .

## ( المادة ١٨ )

## المسئولية القانونية

( أ ) ان اتلسات أو أى موقع بصفته هذه ، أو أى مدير ، أو موظف أو مستخدم لدى أى منهم أو أى ممثل لأى منظمة من منظمات اتلسات عند عملهم فى أداء واجباتهم وضمن نطاق سلطاتهم لا يكونون مسئولين قانونياً ، ولا ترفع أية دعوى ضد أى منهم بواسطة أى موقع أو اتلسات عن تكبد خسارة أو ضرر بسبب عدم تيسر أو تأخير أو خلل فى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المؤتمنة أو التى تؤمن بموجب الاتفاق أو اتفاق التشغيل هذا .

( ب ) اذا قضى على اتلسات أو أى موقع ، بصفته هذه ، بسبب حكم ملزم صادر من محكمة مختصة أو نتيجة الوصول الى تسوية أو موافقة مجلس المحافظين ، يدفع التمويض ، بما فيه أية تكاليف ونفقات ترتبط به ويكون هذا التمويض ، ناشئاً عن أى نشاط تديره أو تفوض به اتلسات بموجب الاتفاق أو اتفاق التشغيل هذا ، وعند ما يتعذر الوفاء بقيمة الحكم فى الدعوى عن طريق التمويض عن الخسارة أو التأمين أو الأنظمة المالية الأخرى ، فعلى الموقعين ، رغماً عن الحد الأعلى المقرر بواسطة أو بموجب المادة ٥ من اتفاق التشغيل هذا ، أن يدفعوا لاتلسات المبلغ الذى لم يسدد عن الحكم فى الدعوى ، بنسبة حصة استثمار كل منهم على حدة من تاريخ استحقاق دفع هذه المطالبة بمعرفة اتلسات .

( ج ) اذا تأكدت الدعوى ضد أى موقع ، فعلى هذا الموقع ، كشرط لدفع قيمة التمويض بواسطة اتلسات بموجب الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، أن يوافق اتلسات دون تأخير بائتمان عن ذلك ، ويمنح اتلسات الفرصة للتشاور والتوصية أو تولى الدفاع أو التصرف بطريقة أخرى فى الدعوى ، أو أن تصبح طرفاً فيها اما مع الموقع أو بدلا عنه ، الى القدر الذى يسمح به القانون فى السلطة القضائية المرفوعة أمامها الدعوى .

## ( المادة ١٩ )

## الاحلال

( أ ) انسجاماً مع أحكام المادتين التاسعة والخامسة عشرة من الاتفاق المؤقت يقوم مجلس المحافظين بأقرب وقت ممكن عملياً

وبما لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ، طبقاً للفقرة ( د ) من هذه المادة بتحديد الوضع المالى بالنسبة لاتلسات لكل موقع على الاتفاق الخاص ، يكون الاتفاق عند سريان مفعوله لم يصبح نافذاً على هذا الموقع بصفته كدولة أو على دولته أو لم يطبق بصفة مؤقتة . ويقوم مجلس المحافظين بإبلاغ كل موقع على هذه الشاكلة بوضعه المالى كتابة وسعر الفائدة عليه . ويجب أن يكون سعر الفائدة هذا قريباً من السعر التقدي فى الأسواق العالمية .

( ب ) يجوز للموقع أن يقبل تقييم وضعه المالى وسعر الفائدة كما أبلغ اليه بموجب الفقرة ( أ ) من هذه المادة أو كما يتفق عليه بين مجلس المحافظين وهذا الموقع . وتدفع اتلسات لهذا الموقع ، المبلغ الذى قبل على هذا النحو ومع الفائدة المستحقة من تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا حتى تاريخ الدفع ، وذلك بالدولار الأمريكى أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الى الدولار الأمريكى ، فى خلال تسعين يوماً من ذلك القبول .

( ج ) عندما يكون هناك خلاف بين اتلسات وموقع ما حول المبلغ أو سعر الفائدة ، ولا يمكن تسويته بالتفاوض فى خلال مدة عام واحد من تاريخ الاخطار بموجب الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، يبقى المبلغ وسعر الفائدة اللذين تم الاخطار عنهما هو عرض اتلسات القائم لتسوية موضوع الخلاف ، وتجنب الاعتمادات المقابلة تحت تصرف هذا الموقع . وتحيل اتلسات الموضوع الى التحكيم اذا طلب الموقع ذلك ، شريطة امكان الوصول الى اتفاق حول محكمة يقبلها الطرفان . وعند تلقى حكم المحكمة ، تدفع اتلسات الى الموقع المبلغ المقرر من قبل المحكمة بالدولار الأمريكى أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الى الدولار .

( د ) بالنسبة للعرض من الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، فان الوضع المالى يحدد كما يلى :

١ - حيز النصيب النهائى الذى يملكه الموقع بموجب الاتفاق الخاص فى المبلغ المحدد من التقييم المنفذ بموجب الفقرة ( ب ) من المادة ٧ من اتفاق التشغيل هذا من تاريخ سريان مفعوله .

(ج) جميع الخلافات القانونية التي تنشأ فيما يتعلق باتفاقات أو عقود قد تبرمها اتصالات مع أى موقع ، تخضع لأحكام تسوية الخلافات الواردة فى مثل تلك الاتفاقات أو العقود . وفى حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام ، تحال تلك الخلافات للتحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ح) للاتفاق ، إذا لم تسر بطريقة أخرى فى خلال زمن معقول .

(د) عند بدء سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا إذا كان هناك تحكيم جارٍ بموجب الاتفاق التكميلي حول التحكيم المؤرخ ٤ يونيو ١٩٦٥ ، تظل أحكام ذلك الاتفاق نافذة المفعول فيما يتعلق بهيئة التحكيم حتى الوصول الى قرار فيه . وإذا كانت اللجنة المؤقتة للأعمال الصناعية للمواصلات طرفاً فى أى تحكيم كهذا ، فإن اتصالات تحل محلها كطرف .

## ( المادة ٢١ )

## الانسحاب

(أ) فى خلال ثلاثة أشهر بعد تاريخ سريان انسحاب موقع من اتصالات بموجب المادة السادسة عشرة من الاتفاق ، يقوم مجلس المحافظين باخطار الموقع بالتقييم الذى أجراه المجلس لوضعه المالى بالنسبة لاتصالات من تاريخ سريان انسحابه ، والشروط المقترحة للتسوية بموجب الفقرة (ج) من هذه المادة .

(ب) يتضمن الاخطار بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة بياناً عن :

١ - المبلغ الذى تدفعه اتصالات للموقع ، محسوباً بضرب حصة الاستثمار التى يملكها الموقع فى تاريخ سريان انسحابه فى المبلغ المحدد من التقييم الذى يجرى بموجب الفقرة (ب) من اتفاق التشغيل هذا فى ذلك التاريخ .

٢ - أية مبالغ يدفعها الموقع لاتصالات ، بموجب الفقرة (ز) و (ى) أو (ك) من المادة السادسة عشرة من الاتفاق ، تمثل حصته فى مساهمات رأس المال للتمهيدات التعاقدية المرخصة على وجه التخصيص قبل تلقى السلطة المعنية ، اخطار قراره بالانسحاب ، أو قبل تاريخ سريان انسحابه حسبما تكون الحال ، مصحوبة بالبرنامج المقترح للمدفوعات لمواجهة التمهيدات التعاقدية المذكورة .

٢ - يطرح من حاصل الضرب الناتج أية مبالغ مستحقة على الموقع فى تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا .

(هـ) لا يترتب على أى من أحكام هذه المادة :

١ - اعفاء الموقع المشار اليه فى الفقرة (أ) من هذه المادة من حصته من أى التزامات يتحملها الموقعون على الاتفاق الخاص جماعياً أو أى التزامات على حسابهم نتيجة لأعمال أو أعمال فى تنفيذ الاتفاق المؤقت والاتفاق الخاص قبل تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا .

٢ - حرمان مثل هذا الموقع من أى حقوق اكتسبها بصفته هذه ، ولم يمرض عنها بعد بموجب أحكام هذه المادة ، والا فيجب استمرارها بعد انتهاء الاتفاق الخاص .

## ( المادة ٢٠ )

## تسوية الخلافات

(أ) جميع الخلافات القانونية التي تنشأ فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات بموجب الاتفاق أو اتفاق التشغيل هذا بين الموقعين بعضهم بعضاً ، أو بين اتصالات وموقع أو موقعين ، يجب أن تحال الى التحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ح) للاتفاق ، إذا لم تسر بطريقة أخرى فى خلال زمن معقول .

(ب) جميع مثل هذه الخلافات التي تنشأ بين موقع ودولة أو هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية لم تعد موقفاً ، أو بين اتصالات ودولة أو هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية لم تعد موقفاً ، والتي تنشأ بعد زوال صفة الموقع عن الدولة أو الهيئة ، يجب إحالتها الى التحكيم ، إذا لم تسر بطريقة أخرى فى خلال زمن معقول ، ويجوز أن تحال للتحكيم طبقاً لأحكام الملحق (ح) للاتفاق شريطة موافقة المتنازعين فى أى خلاف محدد على ذلك .

وإذا زالت صفة الموقع عن دولة أو هيئة مواصلات سلكية ولاسلكية ، بعد ابتداء تحكيم هى أحد المتنازعين فيه ، يجب مواصلة هذا التحكيم والوصول فيه الى قرار طبقاً لأحكام الملحق (ح) للاتفاق ، أو طبقاً للأحكام الأخرى التي يدار التحكيم بموجبها ، حسبما تكون الحالة .

(ب) تدرس هيئة الموقعين كل تعديل مقترح في أول اجتماع عادي لها بعد توزيعه بمعرفة الجهاز التنفيذي ، أو في اجتماع مبكر فوق العادة يعقد طبقاً لأحكام المادة الثامنة من الاتفاق شريطة أن يكون التعديل المقترح قد تم توزيعه بمعرفة الجهاز التنفيذي قبل تاريخ افتتاح الاجتماع بتسعين يوماً على الأقل . وتقوم هيئة الموقعين بدراسة أية آراء وتوصيات تلقاها من جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين فيما يتعلق بتعديل مقترح .

(ج) تتخذ هيئة الموقعين قرارات في كل تعديل مقترح طبقاً للأحكام المتعلقة بالنصاب القانوني والتصويت الواردة في المادة الثامنة من الاتفاق . ويجوز لها أن تحور أي تعديل مقترح ، موزع طبقاً للفقرة (ب) من هذه المادة ويجوز لها أن تتخذ قرارات في أي تعديل لم يوزع على هذا النحو ولكن ناشئاً مباشرة عن تعديل مقترح أو محور .

(د) يسرى مفعول أي تعديل أقرته هيئة الموقعين طبقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة بعد أن يتلقى المودع لديه إخطاراً بقرار التعديل من :

١ - ثلثي الموقعين الذين كانوا موقعين في تاريخ إقرار التعديل من قبل هيئة الموقعين ، شريطة أن يتضمن الثلثان موقعين يمتلكون في ذلك الوقت ثلثي حصص الاستثمار الكلية على الأقل .

أو

٢ - عدد من الموقعين يساوي أو يزيد عن خمسة وتمائين في المائة من العدد الكلي للموقعين الذين كانوا موقعين في تاريخ إقرار التعديل من قبل هيئة الموقعين ، دون النظر إلى قيمة حصص الاستثمار التي يمتلكها هؤلاء الموقعين في ذلك الوقت .

يرسل الموقع الإخطار عن إقرار التعديل إلى المودع لديه بمعرفة الطرف المختص ، ويضي هذا الإخطار قبول الطرف لذلك التعديل .

(هـ) يقوم المودع لديه بإخطار جميع الموقعين فور تلقيه إقرارات التعديل التي تشترطها الفقرة (د) من هذه المادة لسريان

٣ - أية مبالغ مستحقة على الموقع لانتسبات من تاريخ سريان انسحابه .

(ج) تفي انتسبات بالمبالغ المشار إليها في الفقرات الفرعية (ب) (١) و (ب) (٢) من هذه المادة للموقع على مدى ائدة زمنية تسبق مع المدة التي تفي انتسبات على مداها للموقعين الآخرين بمساهماتهم في رأس المال ، أو على مدى مدة أقل حسب ما قد يراه مجلس المحافظين ملائماً . ويحدد المجلس سعر الفائدة التي تدفع للموقع أو يدفعها الموقع فيما يتعلق بأية مبالغ قد تكون من وقت لآخر في انتظار التسوية .

(د) يجوز لمجلس المحافظين عند التقييم بموجب الفقرة الفرعية (ب) (٢) من هذه المادة ، أن يقرر إعفاء الموقع كلياً أو جزئياً من مسؤوليته في المساهمة بحصته من مساهمات رأس المال الضرورية لمواجهة التمهيدات التعاقدية المرخصة على وجه التخصيص والمسؤوليات القانونية الناشئة عن أعمال أو إهمال قبل تلقي إخطار الانسحاب ، أو قبل تاريخ سريان انسحاب الموقع بموجب المادة السادسة عشرة من الاتفاق حسبما تكون الحال .

(هـ) لا يترتب على أي من أحكام هذه المادة ، باستثناء ما قد يقرره مجلس المحافظين بموجب الفقرة (د) من هذه المادة :

١ - إعفاء الموقع المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة من حصته في أي التزامات غير تعاقدية لانتسبات ناشئة عن أعمال أو إهمال في تنفيذ الاتفاق وانسحاب الترخيل قبل تلقي إخطار قراره بالانسحاب أو قبل تاريخ سريان انسحابه حسبما تكون الحال .

٢ - حرمان مثل هذا الموقع من أية حقوق اكتسبها بصفته هذه ، ولم يوض الموقع عنها بعد بموجب أحكام هذه المادة ، والا فيجب استمرارها بعد تاريخ سريان انسحابه .

( المادة ٢٢ )

التعديلات

(أ) يجوز لأي موقع أو جمعية الأطراف أو مجلس المحافظين اقتراح تعديلات لاتفاق التشغيل هنا . وتقدم التعديلات المقترحة إلى الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتوزيعها على الفور على جميع الأطراف والموقعين .

للمواصلات السلطانية والاسلكتية ، بالتوقيعات على اتفاق التشغيل هذا ، وعن ابتداء مدة الستين يوما المشار إليها في الفقرة ( أ ) من المادة العشرين من الاتفاق ، وعن سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا وعن اخطارات الموافقة على التمديدات وعن سريان مفعول تمديدات اتفاق التشغيل هذا ، ويصدر الاخطار عن ابتداء مدة الستين يوما في اليوم الأول لتلك المدة .

(ج) عند سريان مفعول اتفاق التشغيل هذا ، يقوم المودع لديه بتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الموقعين أدناه المفوضين تفويضا قانونيا ، قد وقعوا حضوريا على اتفاق التشغيل هذا .

تم في واشنطن ، في اليوم ..... من ..... ١٩٧١

ملحق

أحكام اتفاقية

١ - التزامات الموقعين :

على كل موقع على اتفاق التشغيل هذا ، وكان هو أو كان الطرف الذي قام بتعيينه ، طرفا في الاتفاق المؤقت أن يدفع ، أو أن يكون مخولا أن يتلقى ، صافي قيمة المبلغ المستحق بموجب الاتفاق الخاص من تاريخ سريان مفعول الاتفاق ، من أو الى مثل هذا الطرف ، بصفته موقعا على الاتفاق الخاص ، أو من أو الى الموقع على الاتفاق الخاص المين من قبله .

٢ - تأسيس مجلس المحافظين :

( أ ) في تاريخ ابتداء مدة الستين يوما المشار إليها في الفقرة ( أ ) من المادة العشرين من الاتفاق وعلى فترات أسبوعية بعد ذلك تقوم شركة الأعمار الصناعية للمواصلات في تاريخ سريان مفعول الاتفاق باخطار جميع الموقعين على الاتفاق الخاص والدول أو هيئات المواصلات السلطانية والاسلكتية المينة من قبل الدول التي يسرى مفعول اتفاق التشغيل هذا عليها أو سيطبق عليها بصفة مؤقتة ، عن حصة الأستثمار الابتدائية المقدرة لكل دولة أو هيئة مواصلات سلطانية ولسلكتية بموجب أحكام اتفاق التشغيل هذا .

(ب) في خلال مدة الستين يوما المذكورة تقوم شركة الأعمار الصناعية للمواصلات بمثل الاستعدادات الادارية الضرورية لتقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين .

مفعول التعديل . ويسرى مفعول التعديل على جميع الموقعين بما فيهم أولئك الذين لم يوافقوا بعد ولم يسحبوا من اتلسات ، بعد تسعين يوما من صدور هذا الاخطار .

( و ) رغما عن أحكام الفقرات ( د ) و ( هـ ) من هذه المادة ، لا يسرى مفعول أى تعديل بعد أكثر من ثمانية عشر شهرا بعد تاريخ إقراره من قبل هيئة الموقعين .

--- ( المادة ٢٣ ) ---

سريان المفعول

( أ ) يسرى مفعول اتفاق التشغيل هذا بالنسبة لأى موقع من تاريخ سريان مفعول الاتفاق طبقا للفقرات ( أ ) و ( د ) أو الفقرات (ب) و ( د ) من المادة العشرين من الاتفاق ، بالنسبة للطرف المختص .

(ب) يطبق اتفاق التشغيل هذا بصفة مؤقتة بالنسبة لأى موقع من تاريخ تطبيق الاتفاق بصفة مؤقتة ، طبقا للفقرات (ج) و ( د ) من المادة العشرين من الاتفاق ، بالنسبة للطرف المختص .

(ج) يستمر اتفاق التشغيل هذا سارى المفعول طوال مدة سريان مفعول الاتفاق .

( المادة ٢٤ )

المودع لديه

( أ ) تكون حكومة الولايات المتحدة هي المودع لديه لاتفاق التشغيل هذا ، وتكون نصوصه باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية أصلية على حد سواء . ويودع اتفاق التشغيل هذا في محفوظات المودع لديه ، الذي تودع لديه أيضا اخطارات أقرار التمديدات ، واخطارات ابدال أى موقع بموجب الفقرة ( د ) من المادة السادسة عشرة من الاتفاق . واخطارات الانسحاب من اتلسات .

(ب) يقوم المودع لديه بإرسال صور معتمدة من نصوص اتفاق التشغيل هذا الى جميع الحكومات والى جميع هيئات المواصلات السلطانية والاسلكتية المينة التى وقته ، والى الاتحاد الدولى للمواصلات السلطانية والاسلكتية ، ويقوم باخطار تلك الحكومات ، وهيئات المواصلات السلطانية والاسلكتية المينة ، والاتحاد الدولى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد المهندس الزراعي محمد بهجت عمرو، مديرا عاما  
لتابعة من الفئة (١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه) بوزارة استصلاح الأراضي .

مادة ٢ - على وزير استصلاح الأراضي تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياضة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (١٦ يوليوسنة ١٩٧٢)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء جهاز  
تخطيط الأسعار؛

قرر:

مادة ١ - تعيين كل من السيد / يحيى صبحي أحمد أمين، والسيد / محمد  
الطيب محمد الطيب، مديرا عاما من الفئة (١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه) بجهاز  
تخطيط الأسعار .

مادة ٢ - على وزير الدولة للتخطيط تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياضة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (١٦ يوليوسنة ١٩٧٢)

أنور السادات

(ج) في مدى ثلاثة أيام بعد تاريخ سريان مفعول الاتفاق، تقوم شركة  
الأقمار الصناعية للمواصلات، عملا بمقتضى الفقرة ٢ من  
الملحق (د) للاتفاق بما يلي:١ - ابلاغ جميع الموقعين الذين سرى مفعول اتفاق التشغيل  
هذا بالنسبة إليهم أو الذين طبق عليهم بصفة وقتية، عن حصص  
استثمارهم الابتدائية المحددة بموجب المادة ٦ من اتفاق  
التشغيل هذا .٢ - ابلاغ جميع هؤلاء الموقعين عن الترتيبات التي اتخذت  
للاجتماع الأول لمجلس المحافظين، الذي يجب أن يعقد فيما  
لا يتجاوز ثلاثين يوما بعد تاريخ سريان مفعول الاتفاق .

٣ - تسوية الخلافات:

أى خلاف قانوني قد ينشأ بين اتصالات وشركة الأقمار  
الصناعية للمواصلات فيما يتعلق بتسليم الخدمات من قبل  
الشركة الى اتصالات، بين تاريخ سريان مفعول اتفاق التشغيل  
هذا وتاريخ سريان العقد الذي يبرم بموجب الفقرة الفرعية  
(أ) (٢) من المادة الثانية عشرة من الاتفاق، يحال الى التحكيم  
طبقا لأحكام الملحق (ج) للاتفاق، اذا لم يسر بطريقة أخرى  
في مدى وقت مفعول .

## وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٧٢  
الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٢ بشأن الموافقة على اتفاق الهيئة الدولية  
للأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية «اتصالات» واتفاق  
التشغيل الموقع عليهما في واشنطن بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١؛

قرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الهيئة الدولية للأقمار  
الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية «اتصالات» واتفاق التشغيل  
الموقع عليهما في واشنطن بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١، ويصل بهما اعتبارا  
من ١٢/٢/١٩٧٣ .

نحر راقى ٢٧ مغرسنة ١٣٩٢ (اول أبريل سنة ١٩٧٢)

دكتور: محمد عبد القادر حاتم